مشروع طباعة الكتب السلفية ٤٣

دراسة في

إثبات رسالة أصول السنة للإمام أحمد رحمه الله

تحقيق

رسالة أصول السنة للإمام أحمد رحمه الله

رواية عبدوس

بحثان كتبهما/

د. محمد هشام طاهري

العام الجامعي ٢٠١٣- ٢٠١٤م

طبع على نفقة بعض المحسنين
في دولة قطر

سلسلة طباعة الكتب السلفية (٤٣)

١- دراسة في
إثبات رسالة أصول السنة للإمام أحمد رحمه الله
٢- تحقيق
رسالة أصول السنة للإمام أحمد رحمه الله
رواية عبدوس

بحثان كتبهما/
د. محمـــد هشــام طــاهــري

العام الجامعي ٢٠١٣- ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، الذي ميز أهل الإسلام بالإسناد في الدين، وحفظ دينهم من زيغ الزائغين، ومن تحريفات المبطلين، وأظهر الحق بالعلماء الربانيين، والدعاة المصلحين.

والصلاة والسلام على من شرفه الله بالسنة الغراء، وجعل كلامه ككلامه في الاتباع والاقتفاء، وجعل رسالته خاتمة الرسالات في الأرجاء، وبعد:

فإن مِن مِنن الله تعالى على العبد أن يوفق إلى اتباع منهج الصحابة ومتبعيهم بإحسان، مقتفياً آثارهم في العلم والعمل، متبعاً للأكابر من أهل العلم والحلم.

ومن أعظم ما يدل على ذلك أن يكون الإنسان مهتما بآثار من سلف، ويحيي علم السلف في الخلف، ومن جملة ذلك الاهتمام بكتب أئمة المسلمين، الذين يقتدى بهم في الدين.

وإن مؤلفات علماء السنة في بيان منهج ومعتقد أهل السنة قد فاقت العد، وبلغت الحد، ومن أهم ذلك مؤلفات العالم الرباني، إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني [٢٤١هـ] فله رسائل، ومؤلفات عدة، ومن أهمها رسائِلُه وتوجيهاتُه، وخطاباتُه في العقيدة.

ومن رسائله العظيمة، رسالة: «**أصـول السنـة**»، وهي الرسالة التي رواها [عبدوس بن مالك العطار] ، ولما يسر الله تعالى الاطلاع على هذا المؤلَّف، الصغير في مبناه، الكبير في معناه، وقمت بتدريسه في دروس عدة، وفي أثناء ذلك وقفت على كلام لبعض الكُتَّاب فيه نفي لهذه الرسالة عن أن تكون للإمام أحمد، فوقع مني موقع الإرتياب، كيف وقد احتج به الأصحاب، فتتبعت تلكم العبارات، ورجوت نفيها بالأدلة الثابتات؛ فكان ذلك سبباً لاختيار هذا البحث.

ووسمته بـ«**دراسة في إثبات رسالة أصول السنة للإمام أحمد**»، وصرفت الهمة لبيان ذلك بالأدلة الثابتة، والحجج القاطعة، فكانت هذه الدراسة.

ثم أتبعتها بتحقيق الرسالة على نسخ عدة؛ فخرجت في أبهى حلة، وظهرت في أوضح عبارة.

وحتى يكون السير فيها منهجياً، والغور فيها تأصيليًا، جعلت الكتابة في هذا البحث وفق الخطة التالية:

خطـة البحـث

أ- المقدمة

ب- خطة البحث.

ت- منهج البحث.

ث- شكر وتقدير.

ج- الدراسات السابقة.

وأما مطلبا البحث فعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: أسانيد الرسالة.

المطلب الثاني: ذكر شبهات النافين للرسالة، والرد عليها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، مع التوصيات.

ذيلت البحث بفهرسين:

فهرس للمصادر، وفهرس للموضوعات.

منهج البحث

قد تتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي؛ فكان السير فيه على النحو الآتي:

أ- تتبعت مظان الرسالة في المؤلفات التي تكون للحنابلة.

ب- درست أسانيد الرسالة.

ت- تتبعت أقوال علماء الحنابلة حول الرسالة.

ث- جمعت المادة العلمية ثم قسمتها حسب خطة البحث.

ج- لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث حتى لا يخرج البحث عن أصل موضوعه من جهة، ومن جهة أخرى لكثرة ذكر الرجال فيها، وأيضاً حتى لا تزيد صفحاتها عن الكم المطلوب لمثل هذه البحوث.

ح- لم أبين البلدان الواردة ذكرها في البحث.

شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى، أشكر كل من قام بالموافقة على هذا البحث، ومن قام بتحكيمه؛ كما أسأل الله تعالى أن يجعل ما يقوم به المحكم من تقويم في ميزان حسناتهم، والله أسأل السداد، وأن يوفقنا للرشاد، وأن ينجينا يوم التناد، وأكرر شكري على من كان سبباً في طبع هذه الرسالة، ومن تبرع بطبعها؛ فجزاهم الله خيراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الدراسات السابقة

لم أقف على دراسة سابقة لهذا الموضوع مستقلاً، إلا أن من قام بتحقيق الرسالة ذكر طرفاً مما يدل على أن الرسالة للإمام أحمد[1]، وأما أن يذكر أحدهم الشبهات كلها بالعد، والرد عليها بالتفصيل والجمع الجليل فلم أقف عليه، ولهذا جمعت الهمة لجمع المراجع، والنظر فيما قيل فكان هذا البحث.

وعلى بركة الله تعالى نبدأ، وبه نستمد العون والرشاد، وهو سبحانه وحده الموفق للسداد.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: مقدمة الشيخ/ عمرو بن عبد المنعم لرسالة أصول السنة من مطبوعات مكتبته، الإسكندرية.

المطلب الأول: أسانيد الرسالة

قد وقفت على عدة أسانيد لهذه الرسالة، وهذا يؤكد أن لها أصلاً، وأنه مما يعتمد عليها فصلاً، وهذه الأسانيد تعضد بعضها اعتضاداً؛ فتكون بمثابة إثبات للرسالة لمن تمعن الروايات، وقارنها بما ذكرت بعدُ من المنقولات، وإليكم أسانيد الرسالة العاليات والنازلات، مرتبة بترتيب الوفيات:

١- **إسناد الإمام الخلال**[١]: قد روى بعض أجزاء من الرسالة؛ فقال: [حدثنا محمد بن سليمان الجوهري[٢]، ثنا عبدوس بن مالك العطار، سمعت أبا عبد الله يقول: أصول السنة...][٣]، وهذا مِن أعلى الأسانيد في إثبات هذه الرسالة، حيث إنَّ بَينْ الإمام الخلال وبين الإمام أحمد راوِيان فقط.

٢- **إسناد الإمام اللالكائي**: وقد روى أصول السنة كلها، متفرقا؛ فقال: [أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله السكري، قال: حدثنا عثمان بن أحمد بن عبد الله بن بريد الدقيقي[٤]، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن عبدالوهاب أبو العنبر -قراءة من كتابه في شهر ربيع الأول، سنة ثلاث وتسعين ومائتين- قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري -بِتِنِّيسَ-، قال: حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: أصول السنة عندنا...]. وبَيْن الإمام اللالكائي وبَيْن الإمام أحمد خمسة رواة.

---

(١) انظر: ترجمته في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى.

(٢) انظر: المرجع نفسه.

(٣) السنة للخلال (١/١٧٤،١٧٢).

(٤) وفي تاريخ بغداد (بن يزيد الدقاق).

٣- إسناد ابن البناء (الذي وصلت إلينا مخطوطته مستقلة)[١]، وهي من أكمل النسخ -كما يظهر لي والله تعالى أعلم، ويسر الله طبعها-، قال الراوي عنه: (حدثنا الشيخ أبو عبدالله يحي بن أبي الحسن أحمد بن البنّا قال: أخبرنا والدي أبو علي الحسن بن أحمد بن البنّا قال: أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران المعدّل قال: حدثنا عثمان بن أحمد بن السماك، حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب أبو العنبر -قراءة عليه مِن كتابه، في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وتسعين ومائتين- حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري البصري -بِتِنِّيسَ- قال: حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- يقول: أصول السنة عندنا:...) وبَيْن ابن البناء والإمام أحمد ستة أشخاص؛ فهي بَعْدَ رواية الإمام اللالكائي مِن حيث العُلوّ في الإسناد.

٤- إسناد القاضي ابن أبي يعلى: قال: (قرأت على المبارك، قلت له: أخبرك عبد العزيز الأزجي، أخبرنا علي بن بشران، أخبرنا عثمان المعروف بابن السماك، حدثنا الحسن بن عبد الوهاب، حدثنا سليمان بن محمد المنقري، حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- يقول: أصول السنة...)[٢]؛ فاجتمع سند ابن أبي يعلى مع ابن البناء واللالكائي في ابن بشران المعدل، وبين القاضي ابن أبي يعلى والإمام أحمد سبعة رواة.

٥- إسناد ابن الجوزي: للعلامة ابن الجوزي إسنادان وقد أوردهما في كتابه: مناقب الإمام أحمد:

---

(١) وقد يسر الله تعالى وجمعت جميع النسخ المخطوطة لأعيد طباعتها بعد المقارنة بين المخطوطات، ورأيت أن أطبعه مع هذا البحث مضموماً.

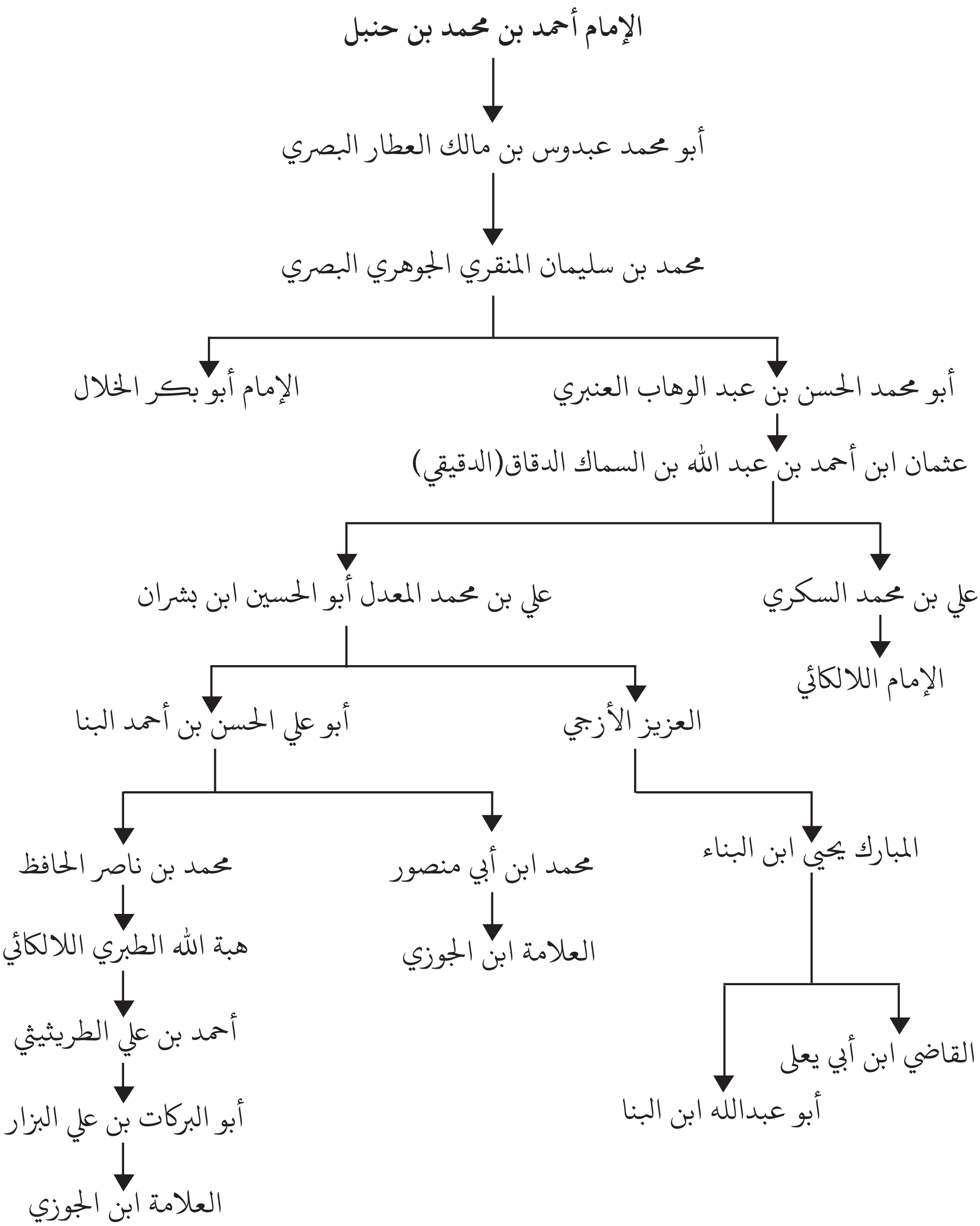
(٢) طبقات الحنابلة (٢٢٦/١).

أ- قال: (أخبرنا محمد بن أبي منصور، قال: أنبأنا الحسن بن أحمد الفقيه، قال: حدثنا علي بن محمد المعدِّل، قال: أخبرنا ابن السماك، قال حدثنا الحسن بن عبد الوهاب، قال حدثنا محمد بن سليمان، قال: حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول:...)، وهذا إسناد عالٍ لابن الجوزي، فبينه وبين الإمام أحمد سبعة رواة.

ب- قال: (أخبرنا أبو البركات بن علي البزار، قال: أخبرنا أحمد بن علي الطُّريثيثي، قال: أخبرنا هبة الله بن الحسن الطبري، وأخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، قال: أنبأنا الحسن بن أحمد الفقيه، قالا: حدثنا علي بن أحمد المعدِّل، قال: حدثنا عثمان بن أحمد، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري، قال: حدثنا عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول:...)[1]، وهذا إسنادٌ نازل لابن الجوزي؛ فبينه وبين الإمام أحمد عشرة رواة، ولكن يتميز بأن فيه الإمام هبة الله الطبري اللالكائي الحافظ.

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٢٩-٢٣٠.

وهذا رسم بياني يبين رواة أصول السنة عن الإمام أحمد:



وبعد ذكري لهذه الأسانيد يتبين لكل منصف أن لهذه الرسالة أصلاً، وأن لها أسانيد متعددة ترجع إلى الراوي عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-، وتَعَدُّدُ الأسانيدِ لا سيما في الكتب والرسائل دليل على ثبوتها، ولأزيد الأمر بياناً فأورد شُبَه من نفى الرسالة مع بيان الرد عليها في المطلب الآتي.

❁ ❁ ❁

المطلب الثاني: ذكر شبهات النافين للرسالة، والرد عليها

بعد أن سردتُ الأسانيد المتعددة لرسالة أصول السنة التي يرويها جهبذٌ من جهابذة تلامذة الإمام أحمد -رحمه الله-، وهو عبدوس بن مالك العطار -رحمه الله-، وعنه بواسطة ووسائط أئمة الحنابلة كالإمام الخلال، واللالكائي، وابن البنا، وابن أبي يعلى، والعلامة ابن الجوزي -رحمهم الله- يظهر لكل مقتصدٍ أنها ثابتة عن الإمام -رحمه الله-، فأورِد الآن شُبَه النافين للرسالة؛ فأقول:

لم أجد من العلماء المتقدمين من نفى نسبة الرسالة إلى الإمام أحمد -رحمه الله- صراحة، وإنما وقفت على بعض ما قد يكون شُبْهَة لمن يتعلق بها، وأذكر هذه الشبهات ثم أفندها بالأدلة والبراهين الساطعات، **وجُمَّاعُ هذه الشُبهات هي**:

١- أن في سنده راوٍ مجهول، وهو محمد بن سليمان المنقري[١].

٢- أن المنقري حديثه ضعيف[٢].

٣- قال أبو الخطاب الكلوذاني في كتابه التمهيد بعد أن ذكر فقرة من رواية عبدوس عن الإمام أحمد: (وهذه الرواية -إن صحت- فالمراد به..)[٣]؛ فهذا يشعر أن الرواية فيها نظر عند أبي الخطاب!؟

---

(١) ذكر ذلك الشيخ عمرو عبد المنعم في طبعته لرسالة أصول السنة للإمام أحمد ص٢١ عن أحد أفاضل مشايخه، ولم يُسَمِّه، ثم رَدَّ بأن التنيسي هو الجوهري البصري، وهو ليس بمجهول؛ واكتفى بهذا الرد.

(٢) وقد ضعف شيخنا د. عطية الزهراني -وفقه الله- محقق كتاب السنة للخلال رواية المنقري عن عبدوس عن الإمام أحمد ١/١٧٣، ١٧٤.

(٣) نقل ذلك شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل ٩/٥١.

٤- وجدتُ أحد المعاصرين انتصر لنفي الرسالة عن الإمام أحمد -رحمه الله-، وأنه لا تصح نسبتها للإمام؛ فقال: (وعلى العموم فمدار الأسانيد على «محمد بن سليمان المنقري الجوهري البصري» وهو ضعيف) ثم نقل قول ابن حبان الذي سيأتي، ثم قال: (فإذن لا تصح نسبة هذه الرسالة إلى أحمد)[١]، وقال أيضاً: (ومما يؤيد ذلك أن اللالكائي بعد أن ساق هذه الرسالة ساق بعدها اعتقاد علي بن المديني مباشرة، بألفاظ تكاد تكون وألفاظ هذه الرسالة واحدة؛ فالظاهر أن هذه العقيدة لعلي بن المديني قَلَبَهَا هذا المنقري على الإمام أحمد؛ لأن من عادته قلب الأخبار على الثقات)[٢].

هذه الأمور الأربعة هي أعظم ما وجدت من الشُّبَهِ في رَدِّ أو نفي هذا السفر العظيم عن الإمام أحمد، وإليك الأجوبة بالتفصيل:

أولاً: بالنسبة لما يتعلق بجهالة المنقري الجوهري؛ فعمدة من قال ذلك إنما اعتمد على قول الحافظ ابن حبان -رحمه الله- حيث قال: (محمد بن سليمان الجوهري، من أهل البصرة، سكن أنطاكية، يَرْوي عن أبي الوليد الحوضي، وأهلِ البصرةِ، يَقْلِبُ الأخبار على الثقات، ويَأتي عن الضعفاء بالملزقات، لا يحل الاحتجاج به بحال... أخبرنا بالحديثين جميعاً محمد بن أحمد بن المستنير بالمصيصة، قال: حدثنا محمد بن سليمان الجوهري، في أشياء كتبناها عنه مقلوبة، أكره ذكرها كراهية التطويل)[٣].

---

(١) إعادة النظر في بعض ما نسب إلى إمام أهل الأثر أحمد بن حنبل، لخالد بن صالح الوقيت ص٩٠.
(٢) المصدر السابق ص٩١.
(٣) المجروحين لابن حبان البستي (٣٠٩/٢)، رقم (١٠١٨).

ونقل هذا القول ابن الجوزي ولم يتعقبه ورضيه[١]،وكذلك فعل الذهبي[٢]، والحافظ ابن حجر[٣].

وبهـذا يعلـم أن الجوهـري - هـذا - وهـو المنقـري نفسـه، متهم بقلـب الرواية على الثقـات.

ولم أقف على من وثقه ، بل إن الحافظ الذهبي يقول : «جرَّحه ابن حبان»[٤].

وتجريح ابن حبان ليس تجريحاً يجعل الباحث يرد كل ما رواه الرواي، فليس تجريحه إلا في كون المنقري الجوهري يقلب الأخبار عن الثقات، ومعلوم أن كون الراوي يقلب الأخبار يعني الحديث والآثار، ولا يلزم منه مطلق الرواية؛ فهناك بعض أئمة القراءة ضعفاء في الحديث، وهم أئمة في نقل القرآن والقراءة.

ثم أيضاً فإن ابن حبان مشهور بالتجريح الغالي كما هو معروف بالتوثيق العالي، فأمره التساهل في الأمرين، ومتابعته على ما يقوله مطلقاً نوع مين.

وقد روى عن المنقري أكثر من اثنين -وبهذا ترتفع الجهالة عنه-، وهم:

١- محمد بن أحمد المستنير، روى عنه، كما ذكره ابن حبان وأن له رواية عنه من طريق المستنير.

٢- الإمام الخلال صاحب (السنة) ، وهو إمام معروف مشهور ، روى عنه في

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٦٨) رقم (٣٠٢٢).
(٢) انظر: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي (٦/١٧٦) رقم (٧٦٣٧).
(٣) انظر: «لسان الميزان» (٥/١٨٧) رقم (٦٤٩).
(٤) المغني في الضعفاء (٢/٥٨٨) رقم (٥٥٩٠).

كتابه السنة [١] مباشرةً فقال: «حدثنا محمد بن سليمان الجوهري، ثنا عبدوس بن مالك العطار...».

٣- أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب العنبري، ومن طريقه روى الأئمة كتاب أصول السنة، كاللالكائي، وابن أبي يعلى ، وابن الجوزي ، وابن البناء.

فبرواية هؤلاء الثلاثة عن محمد بن سليمان المنقري الجوهري ترتفع جهالة العين عنه.

وأما جهالة الحال فإنه لم يجرحه أحد إلا الإمام ابن حبان البستي بقوله: «إنه يقلب الأخبار على الثقات» ، وهذا نوع جرح ، ومن المعلوم أنه إذا لم يكن في الراوي طعن بسبب آخر، وروى شيئاً عُرف عدم قلبِهِ له ، أنه يوثق به فيما تبين أنه لم يقلبه، ويترك ما قلبه ، وسأبين - فيما يأتي- أن الأئمة رووا هذا الجزء من الاعتقاد ولم ينتقدوه ، ولم يبينوا أنه مقلوب ، فبهذا يُعلم أنه لم يقلبه.

فكون الأئمة رووا من طريق الجوهري هذه الرسالة، وهم معروفون مشهورون، كالخلال الإمام المشهور المختص بروايات الإمام أحمد ، والعنبري الإمام المشهور بالحديث، هذا يؤكد لنا أنهم عرفوا عدم قَلْبِهِ لهذا المروي.

ثانياً: القول بأن (محمد بن سليمان المنقري) ضعيف، كان يصح الاحتجاج به لو كان الأمر في رواية الحديث، ثم أيضاً لم يجرحه إلا ابن حبان، وهو غال في الجرح، كتساهله في المدح؛ فإذا ذكر للراوي حديثاً أو حديثين ليس على الجادة أسقطه لأجل ذلك، ومن يَسْلَم مِن هذا، وقد يَرَى قلبَ بعض الأحاديث؛ فيَنْسِبُه إلى القلب لذلك.

---

(١) (١٧٢/١) رقم (١٦٨) ، (١٧٤/١) رقم (١٧١).

ثم إن الإمام الخلال روى عن المنقري هذا، وروى عنه العنبري، وهما إمامان، وهو شيخهما وهما أدرى به من غيرهما.

وأيضاً فإن الجوهري البصري روى الرسالة عن شيخ له بصري مثله، ولو روى عن شيخ آخر غير بصري لقيل أنى له ذلك التفرد، أما وقد تفرد عن شيخ بلدته فلا غرابة في ذلك.

ثالثاً: قد يصح الشيء -ولو كان في سنده شيء- إذا كان يشهد له الأصول، فَكَمْ مِن كتاب نُسِبَ إلى عالم، وارتضاه الناس بالقبول، ولم يطعنوا فيه، مع أن السند فيه أناس مجاهيل، وإنما قبلوه لأنه موافق لأصول ذلك الإمام، ولهذا فإن شيخ الإسلام كثيراً ما يقول عن حديثٍ -ولو كان فيه ضعف- يشهد له أصول الإسلام، كما قال ابن القيم -رحمه الله- بعد أن ذكر حديثاً فيه راوٍ متكلمٍ فيه: (وسمعت شيخ الإسلام يعظم أمر هذا الحديث وقال: أصول السنة تشهد له وهو من أحسن الأحاديث)[1]، وكثيرا ما ترى شيخ الإسلام يستشهد بكتاب لشهرته[2]، بل هذا صنيع الإمام أحمد رحمه الله؛ كما نبه عليه الحافظ ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين[3]؛ فإنه بين أن الإمام أحمد رحمه الله يستشهد بالأحاديث الضعيفة إذا لم يجد في الباب إلا هي.

وهكذا يقول المؤرخون في الكتب، ولا ينظرون إلى أسانيدها إلا إذا وجدت فيها مخالفة لمذهب المنقول عنه، أو فيه ما يخالف المشهور عنه[4].

---

(١) الروح ص ٨٣.

(٢) انظر مثلاً: درء التعارض ١١٧/٩، منهاج السنة النبوية ٥٤١/٨.

(٣) انظر: إعلام الموقعين (الفصل الرابع: الحديث المرسل..) ٣١/١.

(٤) انظر على سبيل المثال: كشف الظنون؛ فإنه يذكر كتباً ليس لها مطلقاً أي إسناد، ولكن يقول: وهو مشهور متداول. كشف الظنون (٢٩٠/١، ٧٢٤).

رابعاً: أما القول بأنه كان يقلب الأخبار، ويأتي بالملزقات، ولذلك فإن روايته للكتاب لا تصح لأنه قلبها، وأن الاعتقاد لابن المديني؛ فهذا بعيد جداً، **وذلك من أوجه كثيرة، منها**:

١. أنه لو قلب شيئاً من هذه الرسالة لذكر ذلك الأئمة، وقد رووا هُمْ جميع الرسالة، وعلى رأس الأئمةِ نقادٌ جهابذةٌ.

٢. أن أئمة الحنابلة مُهْتَمُّون بعقيدة الإمام أحمد أيما اهتمام، حتى إنهم نفوا عنه كل ما قيل، كما نفوا عنه ما رواه التميميون من الاعتقاد، ونحو ذلك، ولم ينف أحد منهم هذه الرسالة العظيمة.

٣. أن هناك فروقاً كثيرة بين ما ذكره اللالكائي في عقيدة الإمام أحمد من رسالة عبدوس، وبين عقيدة الإمام علي بن المديني، وهذه الفروق قطعاً لا تكون جوهرية، وذلك ليس لكون الرسالة لابن المديني، وإنما لأن الاعتقاد متشابه؛ فكلا الإمامين من أئمة الحديث، وشيوخهما واحد، وبلدتهما واحدة، ولهذا تجد تشابها عظيما في كتب عقائد أهل السنة والجماعة، وإن كان هناك بعض الاختلاف، وأذكر ثلاثة فروق بين أصول السنة وبين اعتقاد ابن المديني حتى يتبين أنه غيره -وخشية الإطالة لم أذكر جميعها- ومنها:

أ- في بداية رسالة الإمام أحمد: (أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والاقتداء بهم..الخ) وفي اعتقاد ابن المديني بدايته: (السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها أو يؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، ثم تصديق بالأحاديث والإيمان بها، لا يقال: لم؟ ولا كيف؟..الخ)[1].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ١/١٨٥-١٨٦.

ب- في اعتقاد ابن المديني: (وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة ويدعو له...الخ)(١) فهذه العبارة بنصها غير موجودة في أصول السنة.

ت- وفي اعتقاد ابن المديني: (وإذا رأيت الرجل يحب عمر بن عبدالعزيز ويذكر محاسنه، وينشرها...)(٢) إلى آخر الرسالة؛ فإن هذه الجملة غير موجودة في أصول السنة لا لفظاً ولا معنى.

٤. أن الرسالة ليس فيها شيءٌ مما يخالف مذهب الإمام أحمد لا جملة ولا تفصيلاً؛ فكيف يكون مُنتحَلاً عليه، أو مقلوباً ملزقًا به.

٥. لو كانت الرسالة موضوعة عليه، أو مقلوبة، لكان فيها ما يخالف اعتقاده، ولو في بعض الأمور، لأن من مقاصد الوضاعين الزيادة على أئمة المسلمين، وتشويه معالم عقيدتهم، وهذا لم يوجد.

خامساً: أذكر العلماء الذين ذكروا الرسالة، ونقلوا عنها، واستشهدوا بها، ونسبوها إلى الإمام أحمد، ولم يعترضوا على شيء منها؛ فمنهم:

١. الإمام الخلال أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال [٣١١هـ]، وهو أقدم من استشهد بالرسالة، وقد سبق و بينت أنه روى جزءا من هذه الرسالة(٣)، (والخلال معروف بأخذه عن أصحاب الإمام أحمد، وأنه قد صرف جهده وعنايته إلى جمع مسائل الإمام أحمد؛ فهو من أعلم الناس بها، ورحلته إلى أنطاكية مثبتة في

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ١٩١/١
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ١٩٢/١.
(٣) وأشرت إلى ذلك في موضعه من تحقيقي للرسالة.

ترجمته، وهناك سمع هذه الرسالة من محمد بن سليمان الجوهري، وقد سمعها من الجوهري كذلك: الحسن بن عبد الوهاب بتِنِّيس؛ فلو كانت موضوعة على الإمام أحمد، أو لم يضبط الجوهري روايتها لكان ثمة اختلاف بين الروايتين)[١].

٢. إمام أهل السنة في عصره الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري [٣٢٩هـ]، فقد ألف كتابه «شرح أصول السنة] ورتبه على ترتيب هذه الرسالة، بل ونقل فقرات منها، وإن لم يشر إلى ذلك كما هو عادة العلماء القدامى[٢].

٣. الإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي [٤١٨هـ]، فقد نقل الرسالة كلها في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، كما سبق وأن بينت، وكذلك في الكتاب المفرد من كتابه، المسمى: بالعقيدة رواية أبي بكر الخلال[٣].

٤. القاضي محمد بن الحسين أبو يعلى [٤٥٨هـ]، فإنه نقل من الرسالة واستشهد بها كما ذكر ذلك أبو الخطاب ونقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية.[٤]

٥. العلامة الجامع أبو علي الحسن بن أحمد ابن البناء [٤٩١هـ] راوي المخطوطة التي وصلت إلينا؛ فإنه إمام ناقد بصير، وقد روى ابنه الرسالة عنه، ولم يثبت عنه شيء في نفيه، أو نقده، لا في النسخة المخطوطة، ولا في مؤلفاته الأخرى.

---

(١) مقدمة الشيخ عمرو عبد المنعم على كتاب أصول السنة للإمام أحمد ص٢٤-٢٥.

(٢) انظر: شرح أصول السنة للبربهاري ص٢٩.

(٣) ص٦٩ منه، تحقيق: عبد العزيز السيروان.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٥١/٩.

٦. أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني [٥١٠هـ] نقل منها، واستشهد بها في كتابه «التمهيد]، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.[١]

٧. القاضي أبو الحسين محمد ابن القاضي محمد بن الحسين ابن أبي يعلى [٥٢٦هـ]؛ فقد نقل الرسالة بكاملها في طبقاته-كما سبق وأشرت-.

٨. العلامة الحافظ أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي [٥٩٧هـ]، كما سبق وأن بينت أنه أوردها من طريقين عن الجوهري هذا، ولو لم يكن ثابتاً عنده لنبه على ذلك.

٩. العلامة الفقيه أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي [٦٢٠هـ] استشهد بالرسالة بذكر اسمها وإيراد أولـها، وذلك في موضعين من مؤلفاته -رحمه الله-:

أ- في معرض رده على نصيحة ابن عقيل في كتاب: تحريم النظر في كتب الكلام، ونصه: (وقال الإمام أحمد -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- أصول السنة: عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله- صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة)[٢].

ب- وقال في كتابه ذم التأويل[٣]: (وقال الإمام: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله والاقتداء بهم وترك البدع وكل بدعة فهي

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٥٠/٩-٥١.
(٢) تحريم النظر في كتب الكلام ص٤٥.
(٣) ص٣٤.

ضلالة)؛ فاستشهد هذا الإمام الجهبذ بنصوص هذه الرسالة في معرض الرد ولم يقل المخالفون له إنها منحولة على الإمام، أو مقلوبة عليه، بل وجزم ابن قدامة فقال: (وقال الإمام..).

١٠. الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الصالحي [٦٤٣هـ]، وهو من كبار الحنابلة، ومن المختصين بما روي عن الإمام أحمد، وقد أوقف هذه الرسالة كما عليها خطه، وعليها السماعات، ولو كانت هذه الرسالة موضوعة على الإمام أحمد، أو مقلوبة، أو ملزقة، لبين ذلك، ولما كان أوقفها دون تنبيه، بل إن آحاد طلبة العلم إذا وجدوا في كتابٍ مَا خَطَأً أثبتوا ذلك إما في موضعه، أو على طرة الكتاب؛ فكيف بإمام جهبذ، وناقد بصير مثل الحافظ ضياء الدين المقدسي –رحمه الله-.

١١. اَلْعَلَمُ الْـهُمَامُ شَيْخُ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية [٧٢٨هـ] ، (وهو مَن هو، مِن العلم بأحوال الرواة، مما يجعلنا نحتج بجزمه في نسبة هذه الرسالة إلى الإمام أحمد)[١]، وقد استشهد بها شيخ الإسلام في عدة مواضع من كتبه في معرض الرد على الخصم مما يدل أنه يثبت الرسالة فقد ذكر فقرات منها في معرض الرد على الحِلِّي الرافضي في كتابه: منهاج السنة النبوية[٢]، وذكر الفقرة رقم [٨] [٣] في درء التعارض مستشهداً بها في موضعين[٤]، وقال: (ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: أصول السنة عندنا...)[٥]، وأورد شيئاً منها في الفتاوى الكبرى.[٦]

(١) مقدمة الشيخ عمرو عبد المنعم لأصول السنة ص٢٣.
(٢) ٥٢٩/١، ٨١/٦، ٣٨٣/٨.
(٣) هذا بحسب ترقيمي للفقرات بعد صف الرسالة وإعدادها للطباعة.
(٤) درء التعارض ٢٩٧/٥، ٣١٧/٧، وانظر: نقض المنطق ص٨٦.
(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠٢/٤، واستشهد به في ١٥٥/٤.
(٦) (٤٥٧/٢، ٣٠٦/٥).

وتأمل:

أ. أن شيخ الإسلام ذكرها بصيغة الجزم.

ب. نسب القول إلى الإمام أحمد.

ت. استشهد بها، في عدة مواضع من كتبه.

ث. مما يؤكد نسبة رسالة أصول السنة للإمام أحمد أن شيخ الإسلام شرحها، وكيف يشرح شيخ الإسلام رسالةً ليست للإمام أحمد -رحمه الله-، ويا ليتنا وقفنا على هذا الشرح لكان آية في بابه -على غرار كلام شيخ الإسلام الذي هو كالبحر المدرار- ولكن الكتاب مفقود حسب علمي، وذكره مؤلف كتاب: مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية(١).

١٢. العلامة المؤرخ الحافظ الذهبي [٧٤٨هـ] لما ذكر في سير أعلام النبلاء(٢) ترجمة الإمام أحمد، ذكر بعض ما نُسِبَ إليه، وما لم يصح عنه، ولم يذكر ضمن ذلك رسالة: أصول السنة، بل قال بعد ذلك: (وقد دَوَّنَ عنه كبارُ تلامذتِه، مسائلَ وافرة في عدة مجلدات، كالمروذي، والأثرم، وحرب، وابن هانئ، والكوسج....، وعبدوس العطار)(٣)،

---

(١) انظر: مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٤، والكتاب منسوب لابن القيم -رحمه الله-، وذكر الشيخ بكر أبو زيد في الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٠، ٢٨٢) أن الكتاب لتلميذ شيخ الإسلام المعروف بابن رُشَيِّق المغربي المالكي، وأن من نسبه إلى ابن القيم كصلاح الدين المنجد وغيره فَوَهْمٌ.
وفي كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص٣٠١) أيضاً ذكر لهذا الشرح، بعنوان (شرح رسالة ابن عبدوس في أصول الدين).
وكذلك في كتاب: العقود الدرية (ص٦٢) قال: (وقاعدة في شرح رسالة -ابن عبدوس- وهي متضمنة لكلام الإمام أحمد في أصول الدين)، قلت: الصواب: (عبدوس).

(٢) ١١/١٧٧-٣٥٨.

(٣) ١١/٣٣٠.

وأشهر مسائل عبدوس العطار -رحمه الله- التي تُذْكَرُ عنه في ترجمته في أي كتاب إنما هو هذه الرسالة المشهورة باسم أصول السنة، ولم ينكره الذهبي؛ فاعجب ممن ينكره!؟.

١٣. العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي [٧٦٣هـ] في كتابه الآداب الشرعية، حيث قال فيه (فصل في النظر إلى ما يخشى منه الوقوع في الضلال والشبهة) ثم قال: (قال عبدوس بن مالك العطار سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاقتداء بهم، وترك البدع...)؛ فهذا إمام من الأئمة المختصين بالمذهب الحنبلي، وهو ينقل عن هذه الرسالة مستشهداً بها، مؤيداً لها، وذاكراً لها في موضع الحجاج.

١٤. العلامة العُليمي[٩٢٨هـ] صاحب كتاب «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد] وقد أورد جزءا من الرسالة في ترجمة عبدوس بن مالك العطار(١).

١٥. العلامة عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهري الدمشقي [١٠٧١هـ]، فقد استشهد بنصوص من الرسالة في كتابه العظيم: العين والأثر؛ فقال: (قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه رسول الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- واتباع القرآن، وليس في السنة قياس، ولا تضرب بها الأمثال، ولا تدرك بالعقول، -أو قال بالمعقول- ولا بالأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى)(٢)، وقد قال في مقدمة كتابه العين والأثر: (المقصد الأول في المنصوص من عقائد

(١) المنهج الأحمد ٤٣٥/١.
(٢) نقله في العين والأثر في عقائد أهل الأثر ص١٠٨-١٠٩.

الحنابلة عن الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)[١]، فهذا يدل أنه متيقن من إثبات الرسالة إلى الإمام أحمد، وإلا كيف ينقل عنها، ويثبتها مع أن من مقاصد تأليفه بيان المنصوص من عقائد الحنابلة عن الإمام أحمد –رحمه الله-.

١٦. العلامة الأصولي عبد القادر بن أحمد ابن بدران الدمشقي الحنبلي [١٣٤٦هـ]، فقد نقل نص الرسالة بكاملها، فابن بدران –رحمه الله- استشهد بها في بيان إثبات عقيدة الإمام أحمد[٢].

ومما يجدر التنبيه عليه أن ابن بدران –رحمه الله- قال: (روضة في كلمات الإمام في مسائل من أصول الدين) وذكر جملا من الاعتقاد من رواية أبي داود صاحب السنن، قال: (أدرج أبو يعلى هذه الرواية في رواية عبدوس السابقة، وأفردها ابن الجوزي)[٣]، فإن كان يريد كل ما جاء في رواية أبي داود أنه أدخلها في رواية عبدوس فهذا لم يصح في نظري –إلا أن يكون في نسخة أخرى لم أقف عليها-، وإن كان يريد بعض ما فيها؛ فهذا أمر طبيعي فإن الروايتين متشابهتان.

١٧. العلامة الجامع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي [١٣٩٢هـ]، جامع مجموع فتاوى شيخ الإسلام وغيرها، من المصنفات، ومن تمام فقه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم –رحمه الله- أنه وضع هذه الرسالة التي ذكر جزءاً منها شيخ الإسلام في الاعتقاد المفصل-وفي مواضع أخر-؛ لأن هذا الكتاب يُفَصِّل

(١) العين والأثر ص٢٦.
(٢) المدخل لابن بدران ص٢٦-٢٩.
(٣) المدخل ص٣٠-٣١.

عقيدة إمام من أئمة الدين، رضي به المقتدون من المسلمين، ولم ينكرها، ولم يردها، ولو لم يكن ثابتاً عنده لما أثبتها في المجموع.

١٨. العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني [١٤٢٠هـ]، وهو أول من أخرج الرسالة مفردةً في هذا العصر، وطبعه في حياته -رحمه الله-.

وبعد هذا الجمع كله أرجو أن أكون قد أجليت البحث حقه، وأوفيت الرسالة إثباتها، ويتبين لكل منصف -بإذن الله تعالى- أن هذه الرسالة العقدية المختصرة المسماة بأصول السنة ثابتة عن الإمام أحمد رحمه الله، وينبغي الاهتمام بنشرها، ونثرها بين الناس، حتى يعرف الناس عقائد الأئمة ويكونوا على بينة من أمر العقيدة في الملة، ويبتعدوا عن بنيات الطريق، وعن ضلالات المضلين، وانحرافات المبطلين، وأن لا يلتفتوا إلى تشكيكات المشككين، والله أسأل القبول، وأن يسلك بنا السبيل المأمول، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

الخَاتمة

وفيها بيان أهم النتائج والتوصيات

بعد حمد الله وتوفيقه لي حيث يسر لي سرد الأدلة التي تثبت هذه الرسالة العقدية العظيمة للإمام أحمد -رحمه الله- **توصلت إلى هذه النتائج المهمة:**

١- إن رسالة أصول السنة لها أسانيد متعددة عن المنقري الجوهري عن عبدوس بن مالك العطار عن الإمام أحمد رحمهم الله تعالى.

٢- كثرة الأسانيد في الكتب والرسائل دليل على وجود أصلها، وصحة نسبتها.

٣- لم ينف أحد من المتقدمين رسالة أصول السنة عن الإمام أحمد-رحمه الله- نفياً صريحاً يعتمد عليه.

٤- ضعف الإسناد في نسبة الكتب والرسائل لا يلزم منه عدم صحة نسبة الكتاب؛ لأن المحدثين ما قصدوا ذكر الأسانيد ولا جمعها إلا للآثار.

٥- الشهرة في نسبة الكتب كافية ما لم تكن لأصول العالم مخالفة.

٦- الذين ذكروا رسالة أصول السنة واستشهدوا بها أئمة نقاد، وجهابذة من علماء الحنابلة، وهذا يجعل الإنسان يستيقن صحة نسبة الرسالة للإمام أحمد رحمه الله.

وأما التوصيات فهي:

١- أوصي القائمين على المناهج الدراسية لجعل مثل هذه الرسالة في الدراسة فإنها تبين أصول معتقد أهل السنة والجماعة وهي ثابتة عن إمامهم.

٢- أوصي نفسي والباحثين إلى عدم الخوض في غمار الأسانيد للكتب والرسائل والبلدان والتواريخ لأن أئمة الحديث لم يقصدوا جمع الأسانيد إلا للآثار، ولكل مجال وحال.

٣- أن نهتم بالأسانيد إذا تقوَّل مُتقوِّلٌ على الأئمة، أو نسب إليهم ما هو مخالف للمعروف المشهور عنهم في مذهبهم ومعتقدهم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

❁ ❁ ❁

رسالة أصول السنة للإمام أحمد (تحقيق)

أ- الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد؛ فإن كتاب أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-، من الكتب التي بينت أصول معتقد أهل السنة والجماعة، وهو من الكتب التي اشتهرت، وانتشرت، وجعل الله له القبول، وأصبح المبتدئ والمنتهي يبتغي إليه الوصول، وذلك لِمَا للإمام أحمد في قلوب المسلمين -عامة، والمتبعين لمنهج السلف خاصة- الحبُّ والرضا.

ولعدم وجود نسخة محققة يتبين بقراءته المعنى مِن أول وهلة، وصعوبة بعض العبارات لما في المطبوع من سقط، هذا كان أحد الأسباب التي صرفت همتي لتحقيق الكتاب، ثم نظرت أن الرسالة مرغوبة فرجوت أن يجعل الله للنسخة المحققة القبول؛ فكان لابد من صرف الهمة إلى تحقيق نسخ الكتاب.

وقد طبع الكتاب طبعات مكررة، ولم يحظ -فيما أعلم- بتحقيق على نسخ عدة، ولهذا شمرت عن ساعد الجِّد في مقابلة النسخ بالجَّد، حتى يخرج الكتاب بأجمل حُلَّة، وأفضل رونق وحِلَّة، والله أسأل القبول، وأن يجعله متقبلاً.

وجعلت البحث في مقدمة ثم النص المحقق.

أما المقدمة فقد اشتملت على:

أ-الافتتاحية.

ب- منهج التحقيق.

ت-وصف النسخ المعتمدة.

ث- بيان بعض الفروقات بين النسخ.

ج-رمز النسخ.

ح-ثم النص المحقق.

❁ ❁ ❁

ب- منهج التحقيق

اتبعت في تحقيق هذه الرسالة الخطة التالية:

١- ما كان من الصلاة والترضي ثابتا في الأصل أثبته بالكتابة لا بالرمز، وما لم يكن في الأصل فأثبته بالرموز الواضحة المعتادة عليها.

٢- أضع النص الزائد بين معقوفتين هكذا [ ] وأبين مصدر الزيادة من أي نسخة هي، وأثبت الزيادة إذا كان مفيداً للمعنى -في نظري-، وأما إن كان الفرق والزيادة غير مؤثر في المعنى فإني أثبِتُه في الحاشية، وطريقة إثبات الزيادة مع الأصل لإفادة معنى زائد معمول به، بل قال الشيخ عبدالله البسام -رحمه الله- عن فائدة الجمع بين نسختين لبعض الكتب: (فبينهما اختلاف كثير من حيث: الزيادة، والنقص؛ فتجد في واحدة ما لا تجده في الأخرى؛ فلو سهل الله وقُوبِلتا، وأضيفت زيادة واحدة على الأخرى؛ لجاءت كاملة، مفيدة، مقنعة، عن كثير من الشروح الطويلة)[1].

٣- أبين الفروقات بين النسخ ولو كانت دقيقة، حتى يتبين موضع الوفاق من الافتراق، ثم يدل هذا أيضاً على أنها نسخ متعددة.

٤- خرجت الأحاديث، واكتفيت بالتخريج الميسر؛ فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا فخرجته بما يكفي مع الحكم عليه من أقوال الراسخين في هذا الفن.

(١) قاله الشيخ البسام عن كتاب: حاشية المقنع للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله-، كما في كتاب: علماء نجد خلال ثمانية قرون ٢٩٦/١.

٥- أبين بداية اللوحات في النسخة المخطوطة في الأصل بين معقوفتين صغيرتين مع بيان وجه اللوحة[ ].

٦- لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في المخطوط، وذلك لأني ترجمت لهم في قسم الدراسة.

٧- أبين معاني الكلمات الغريبة.

٨- رقمت الفقرات حتى يسهل الرجوع، ومعرفة معاني الجمل.

٩- وضعت العلامات الإملائية من الفواصل، والنقط.. الخ.

١٠- ضبطت جميع الكلمات في المتن المحقق بالشكل، حتى يكون المتن معرباً واضحاً سهلاً سلساً، ويكون الحفظ عليه صوناً من الخطأ -بإذن الله-.

ت- وصف النسخ

يسر الله تبارك وتعالى لي الوقوف على عدة نسخ، وهذه النسخ مختلفة، **وهذه أوصافها**:

(١) المخطوطة الأصل، والتي رمزت لها بـ(أ) وهي نسخة ابن البنا الرواي، وهي في نفس الوقت نسخة الحافظ المقدسي الواقف: وقد أخذتها من الشيخ د. عبد الإله الأحمدي -وفقه الله- في المدينة النبوية -شرفها الله- وهي مصورة من مخطوطات دار الكتب الظاهرية، بدمشق.

وبعد الإطلاع عليها تبين لي أنها أقرب المخطوطات إلى نص رواية (عبدوس بن مالك) ولهذا جعلتها الأصل، ثم ما أخذته أو أضفته من النسخ الأخرى جعلته بين قوسين، وبينت مأخذه في الحاشية.

وهذه المخطوطة، كتبت بخط مشرقي واضح، وليس فيها أي طمس، وتقع في [١-٥] لوحات مع الصفحة الأولى والأخيرة التي عليها السماعات، وفي كل وجه [١٥] سطراً [٥×١٥=٧٥ سطراً] وعليها بعض التصحيحات، ويبدو أنها بنفس خط الناسخ.

وهذه النسخة مقابلة على نسخة أخرى، ومما يدل على ذلك أن في آخرها لفظة «قوبل»، ويبدو أنها آلت إلى الحافظ ضياء الدين المقدسي، فقد كتب في [ب/١٠]: «وقف الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي رحمه الله، وقد توفي الحافظ المقدسي سنة «٦٤٣هـ»، والمخطوطة كتبت قبل الحافظ المقدسي بأكثر من قرن؛ فقد كتبت في سنة «٥٢٩هـ»، كما في آخر المخطوط.

وهذه المخطوطة عليها سماعات عدد من العلماء، كما في آخر المخطوط [ب/٦/١٥]، وذُكر في آخر المخطوط اسم كاتبه وهو: **عبد الله بن محمد بن عبد الله الحراني**[١]، وأنه انتسخها في: **ربيع الأول سنة تسع وعشرين وخمسمائة (٥٢٩هـ)**، ويبدو أنها كتبت بعد وفاة ابن أبي يعلى بثلاث سنوات، ولعلها قوبلت على نسخة من الطبقات -والله أعلم-، وصححت عليه، ومع ذلك فإن ثمت فروقات بين نسخة ابن البناء، ونسخة الطبقات.

(٢) نسخة شرح أصول السنة لأبي القاسم اللالكائي«٤١٨هـ»، والتي رمزت لها بـ(ل) وقد اعتمدت على الطبعة المحققة من الكتاب المذكور، وهو بتحقيق: د.أحمد سعد الغامدي، وقد قام مشكوراً بتحقيق الكتاب على عدة نسخ، كما ذكر ذلك في مقدمة تحقيقه للكتاب، وضمن ذلك هذه الرسالة.

(٣) نسخة طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى«٥٢٦هـ»، والتي رمزت لها بـ(ط)، واعتمدت من الكتاب المذكور على طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، باهتمام: أبو حازم أسامة بن حسن، وأبو الزهراء حازم علي بهجت، وهذا الكتاب أيضاً محقق على نسخ.

(٤) نسخة مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي «٥٩٧هـ»، والتي رمزت لها بـ(ج)، واعتمدت على طبعة د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر.

(٥) نسخة ابن بدران الدمشقي«١٣٤٦هـ» من كتابه: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، والتي رمزت لها بـ(ب)، واعتمدت على طبعة المكتبة العلمية،

---

(١) لم أقف له على ترجمة.

بيروت، وقد نص ابن بدران -رحمه الله- على وجود الرسالة في الطبقات والمناقب، ويبدو أنها قريبة جداً من نسخة طبقات الحنابلة، ومع ذلك فإن بينها وبين ما في [ط] فروقات، وغالب ظني أنه وقف على نسخة من الطبقات لم نقف عليها؛ فتعتبر نسخة أخرى.

(٦) قابلت الفقرات بما وجدته منقولاً في كلام الإمام الخلال، من كتابه: السنة، ورمزت له بـ(خ)، وهذه تعتبر نسخة سادسة؛ لكنها ليست نصية ولا كاملة، وإنما هي متفرقة.

(٧) قابلت الفقرات بما وجدته منقولاً في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، ورمزت له بـ(ش) ثم أذكر الكتاب والجزء والصفحة، وهذه تعتبر نسخة سابعة؛ لكنها أيضاً متفرقة في ثنايا كتبه رحمه الله.

❁ ❁ ❁

ث- بيان بعض الفروقات بين النسخ

١- في الفقرة [٤] [وترك الخصومات في الدين] وفي نسخة [ل] و[ط] زيادة [وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال] ولا توجد هذه الزيادة في نسخة [أ] و[ج] و[ب]، ولا شك أن هذه الزيادة تفيد معنى زائداً، فإن النهي عن الخصومات مطلقاً شيء، والنهي عن الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك جدالهم أخص منه.

٢- في نسخة [ل] الفقرة [١٠] «ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لـم **يقلها** ويؤمن بها لم يكن مِن أهلها..] فقوله: [**لم يقلها**] غير مفهوم المعنى، وبالرجوع إلى النسخ الأخرى يتبين أن الصواب[**لم يقبلها**] فيتبين المراد.

٣- في الفقرة [١٥] «**ولا يضعف أن يقول: القرآن ليس بمخلوق**» وهذا واضح المعنى، وفي نسخة الشيخ الألباني –رحمه الله- «ولا يصف أن يقول» وهذا تصحيف في النسخة.

٤- هناك تقديم وتأخير في نسخة [ج] وفي نسخة [ب]، وقد بينت هذا في موضعه؛ فارجع إليه إن شئت.

٥- ظن بعضهم أن قول الإمام أحمد في الفقرة [٣٠]: «ومن ترك الصلاة فقد كفر» أنه أراد أن هذا حديث، والإمام أحمد –رحمه الله- إنما ساق الكلام للدلالة على أن العمل من الإيمان، بدليل أن من ترك الصلاة كفر، والصلاة عمل، ولم يسق كلامه مساق الحديث، ويتبين هذا لمن تأمل في سياق الكلام.

٦- سقط في الفقرة [٣٣] اسم «طلحة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-» من النسخة [أ] وهو موجود في نسخة [ل، ط، ج].[1]

(١) وأما النسخ المطبوعة من «أصول السنة» فأبين بعض ما فيها من الفروقات:
١- نسخة الشيخ الألباني -رحمه الله- فإنه حاول أن يصحح نسخته بقدر المستطاع، ومع ذلك فلم تخل نسخته من بعض الأخطاء -تبعاً للنسخة- التي يصعب معها فهم المعنى، والظاهر أن الشيخ وقف على نسخة الظاهرية، ولكن لا أدري على أي نسخة صحح نسخته؛ إلا أن يكون اجتهاداً منه؛ فإن بعض التصحيحات لم أجدها في كل النسخ، مثل تصحيحه في الفقرة رقم [١٥] حيث كتب: «ولا يوصف أن يقول» وهي في جميع النسخ: «ولا يضعف أن يقول:» إلا في نسخة [ل] ففيها: «ولا تَضْعَف أن تقول:»، وبهذا يكون المعنى واضحاً، وجزى الله الشيخ على ما بذل فإنه -حسب علمي- أول من أخرج هذا الكتاب مفرداً، ويكفيه في ذلك السبق، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.
٢- نسخة الشيخ عمرو عبد المنعم سليم -وفقه الله- فقد اعتمد في طبعته وشرحه على نسخة الظاهرية المشار إليها بحرف[أ]، وقد نص هو على ذلك كما في مقدمة كتابه (ص١٩)؛ ولهذا وجد في الطبعة الأخطاء التي هي موجودة في تلك النسخة، ومن ذلك سقط عبارات ثابتة في النسخ الأخرى -كما تبين لك في بيان الفروقات بين النسخ-، ومنها ما في (ص٧٨)من كتابه: «ثم بعد هؤلاء أصحاب الشورى الخمسة: علي بن أبي طالب، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وكلهم للخلافة»؛ فوقع تبعا لنسخة [أ] في خطأين في هذا الموضع:
الأول: أنه لم يذكر اسم «طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».
والثاني: أنه لم يذكر «كلهم يصلح للخلافة» كما هو في النسخ الأخرى، وهذا يؤكد أهمية الرجوع إلى عدة نسخ، حتى يظهر المعنى، ولا يفوتني أن أنبه إلى أن جهده -سدده الله- مشكور، وعمله مبرور، والكمال عزيز.
٣- نسخة د. الوليد بن محمد بن سيف النصر -نفع الله به-، نص على أنه اعتمد على ثلاث نسخٍ، وهي: نسخة الظاهرية [أ] وقد رمز لها [ر]، ونسخة طبقات الحنابلة، ورمز لها كرمزنا [ط]، ونسخة شرح أصول السنة للالكائي ورمز لها كرمزنا [ل]، ولم يعتمد على نسخة [ج]، ولا على نسخة [ب] مع أن فيهما زوائد، وهذه النسخة التي أخرجها الشيخ هي -حسب علمي- أقرب النسخ إلى الصواب، ومع ذلك وقع فيه بعض الأخطاء، مثل قوله في (ص ٦٠): [وطلحة] ثم قال في الحاشية: (قال شيخنا -أي الألباني-: ساقطة من الأصل، واستدركتها من صحيح البخاري) قلت: وهذا الاستدراك من الشيخ الألباني حسن؛ ولكن د. الوليد اعتمد على نسخة [ل] ونسخة [ط] وهي موجودة فيهما؛ فلا وجه لاستدراكه من موضع آخر، ثم قال في نفس الفقرة: [وسعد] قال في الحاشية: (غير موجودة في [ر]..) مع أنها موجودة في نسخة الظاهرية[ر] التي عندي.
٤- نسخة علي بن حسين أبو لوز، وهذا الكتاب نسخة من تحقيق الدكتور الوليد بن سيف النصر، كما صرح أبو لوز نفسه في مقدمة كتابه فقال: ((وكان عملي في الكتاب على النحو الآتي: ١- اعتمدت في المتن على النسخة التي قام بتحقيقها الأخ المفضال الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر، والتي قدم لها فضيلة

الشيخ عيد عباسي) فلم تتميز هذه الطبعة إلا بكونها عليها شرح فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين -رحمه الله-.

وعلى كل حال فإني لا أنكر أني قد استفدت من جميع هذه النسخ، سواء من حيث رد الشيخ عمرو بن عبد المنعم على منكر الكتاب، أو من حيث شرح الدكتور الوليد على الكتاب، أو من حيث الاستفادة من شرح الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين.

وأحسب أن نسختي هذه تميزت بضبط النص، وبيان الفروقات وإن دقت، وشرح الكتاب من كلام العلماء الأجلاء، والله أسأل المغفرة والعفو.

ج- رمز النسخ

١- **المخطوطة المروية من طريق ابن البنا، وهي الأصل رمزت لها بـ(أ).**

٢- **نسخة شرح أصول السنة للالكائي رمزت لها بـ(ل).**

٣- **نسخة طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى رمزت لها بـ(ط).**

٤- **نسخة مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي رمزت لها بـ(ج).**

٥- **نسخة المدخل لابن بدران رمزت لها بـ(ب).**

١١-الفقرة إذا كانت في السنة للخلال رمزت له بـ(خ).

١٢-الفقرة إذا كانت في كتب شيخ الإسلام رمزت له بـ(ش) ثم أذكر الكتاب وموضع النقل.

والله وحده المؤمل أن يجعل هذا العمل مقبولاً عنده، وأن يضع له القبول في الأرض، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

❁ ❁ ❁

النص المحقق

[أ/٢/١١] بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا الشيخ أبو عبد الله يحي بن أبي الحسن أحمد بن البنّا قال: أخبرنا والدي أبو علي الحسن بن أحمد بن البنّا قال: أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبدا لله بن بشران المعدّل قال[١]: حدثنا عثمان بن أحمد بن السماك، [٢] حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب[٣] أبو العنبر قراءة عليه[٤] مِن كتابه، في شهر ربيع الأول من[٥] سنة ثلاث وتسعين ومائتين، (قال)[٦] حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان[٧] المنقري البصري[٨] بـِتِنِّيسَ، قال: حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-[٩] يقول:

---

(١) قال ابن أبي يعلى -رحمه الله-: (قرأت على المبارك، قلت له: أخبرك عبد العزيز الأزجي، أخبرنا علي بن بشران، أخبرنا عثمان المعروف بابن السماك) فاجتمع سند ابن أبي يعلى مع نسخة (أ) في ابن بشران، غير أنه سماه (علي) وفي نسخة (أ) (عبد الله)، واجتمع سنده مع (ل) في العنبري [ط/١/٢٢٦].

(٢) وقال الإمام اللالكائي: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله السكري، قال: حدثنا عثمان بن أحمد بن عبد الله بن بريد الدقيقي، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب أبو العنبر قراءة من كتابه في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين ومائتين به.. . [ل/١/١٧٥-١٧٦]. فيجتمع إسناده مع إسناد نسخة (أ) في أبي العنبر.

(٣) في (ط): حدثنا الحسن بن عبد الوهاب، حدثنا سليمان بن محمد المنقري، حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول.. .

(٤) (عليه) ساقطة من نسخة: (ل).

(٥) (من) ساقط من (ل).

(٦) زيادة أثبتها من: (ل).

(٧) في [خ ١/١٧٢]: الجوهري، وهو المنقري البصري، واجتمع سند الإمام الخلال في المنقري مع نسخة (أ).

(٨) (البصري) ساقط من (ل).

(٩) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ساقط من (ل) و(ج).

[١] أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، والاقتداءُ بهم.(١)

[٢] وتركُ البدع.

[٣] وكلُّ بدعةٍ فهي ضلالةٌ.

[٤] وترك الخصومات في الدين(٢)، [وترك](٣) [الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال].(٤)

[٥] والسنة عندنا آثار رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

[٦] والسنة تفسر القرآن.

[٧] وهي دلائل القرآن.(٥)

[٨] وليس في السنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول(٦) ولا الأهواء(٧).

---

(١) الفقرة [١] موجود أوله في [خ/١/١٧٢]، وموجود كله بنصه في [ش منهاج السنة ٥٢٩/١، ٨١/٦] إلا قوله: والاقتداء بهم، وموجود أوله في [ش الفتاوى الكبرى ٣٠٦/٥].

(٢) (في الدين) ساقط من (ل) و(ط).

(٣) زيادة من: (ط).

(٤) زيادة أثبتها من: (ل)، و(ط)، وفيها تكرار لـ«والخصومات في الدين»، وسقطت هذه الفقرة من (ج) و(ب) وفيهما: وترك المراء والجدال والخصومات في الدين.

(٥) من الفقرة [١] إلى الفقرة [٧] موجود بنصه في [ش مجموع الفتاوى ١٠٢/٤].

(٦) هذه الفقرة إلى هنا موجودة في [ش درء التعارض ٢٩٧/٥، ٣١٧/٧].

(٧) في (ج): والأهواء.

[٩] [و][١] إنما هو الإتباع[٢]، [ب/١١/٢] وترك الهوى[٣].

[١٠] ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة -[و][٤] لم يقبلها[٥] ويؤمن بها لم يكن من أهلها:

[١١] الإيمانُ بالقدر خيرِه وشره، والتصديقُ بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: لِمَ؟ ولا كَيْفَ؟ إنما[٦] هو التصديق، والإيمان بها.

[١٢] ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويَبْلُغْهُ عَقْلُه، فقد كُفِيَ[ذلك][٧]، وأُحْكِمَ له؛ فعليه الإيمان[٨] به، والتسليم [له][٩]، مثل: حديث الصادق المصدوق[١٠]، ومثل[١١]

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) الفقرة رقم [٨] و[٩] إلى هنا موجود بنصه في [ش درء التعارض ٥١/٩].

(٣) من الفقرة رقم [١] وحتى الفقرة [٩] موجود بنصه في: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ٢٨١/٢.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في نسخة (ل): لم يقلها.

(٦) [ط/١/٢٢٧].

(٧) زيادة من (ط)و (ب).

(٨) في (ط): بالإيمان.

(٩) زيادة من (ل) و(ط) و(ب).

(١٠) يقصد به حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ-: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ؛ بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؛ فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا" [رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة..، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه..].

(١١) (ومثل) ساقط من (ل) و (ط).

ما كان[١] مِثله في [القضاء و][٢] القدر، ومِثل أحاديث الرؤية كلها[٣]، وإنْ نَبَّت عن الأسماع، واستوحش[٤] منها المستمع، وإنما[٥] عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها[٦]حرفاً واحدا، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات.

[١٣]وأن[٧] لا يخاصم أحداً، ولا يناظره[٨]، ولا يتعلم الجدال؛ فإن الكلام في القدر، والرؤية، والقرآن، وغيرها من السنن مكروه، ومنهي[٩] عنه.

[١٤][و][١٠] لا يكون صاحبه - [و][١١] إن أصاب بكلامه السُّنَّةَ- مِن أهلِ

---

(١) [ج/٢٣١].

(٢) زيادة من (ب)، والأحاديث الواردة في القدر كثيرة، يمكن النظر إليها في كتاب القدر من صحيحي الإمام البخاري ومسلم؛ فإنهما قد وضعا لهذا الموضوع أحاديث خاصة،كلها دالة على إثبات القدر، وأن الله تبارك وتعالى علم الأشياء قبل وجودها، وأنه تعالى كتب ذلك وفق علمه في كتاب عنده، ثم شاء ذلك وأوجده، وهذا لا ينافي أن يكون للعبد مشيئة واختيار؛ فإن الله تبارك وتعالى كتب ذلك وفق علمه وحكمته، ولا منافاة بين القدر والشرع. [انظر في هذه المسألة: التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل للعلامة ابن القيم].

(٣) يعني الإمام أحمد رحمه الله بأحاديث الرؤية الأحاديث التي تدل على رؤية الله تبارك وتعالى عياناً بالأبصار للمؤمنين في دار القرار، وهذه الأحاديث بلغت حد التواتر، وهي كثيرة وطرقها متنوعة، وقد أورد جمعا منها الإمام مسلم في صحيحه تحت باب: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وهذا في كتاب الإيمان من صحيحه، وألف علماء الحديث في هذا الباب كتباً ومؤلفات مستقلة، ومن هذه المؤلفات: الرؤية للإمام الدارقطني رحمه الله.

(٤) [ل/١/١٧٧].

(٥) في (ل) و (ط) و(ج) و(ب): فإنما.

(٦) في (ب): فيها.

(٧) في نسخة (ل): ولا يخاصم.

(٨) في (ط): ولا يناظر.

(٩) في نسخة (ل) و(ط) و(ج) و(ب): منهي.

(١٠) زيادة من (ل).

(١١) زيادة من (ب).

السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ، [ويُسلِّم][(١)]، ويؤمن بالآثار.

[١٥] والقرآن كلام الله، وليس بمخلوق، ولا يضعف[(٢)] أن يقول: [القرآن][(٣)] ليس [أ/٣/١٢] [بـ]ـ[(٤)]ـمخلوق؛ قال[(٥)]: فإن[(٦)] كلام الله ليس ببائن منه[(٧)]، وليس منه شيء[(٨)] مخلوق.

[١٦] وإياك ومناظرة من [أحدث][(٩)] فيه،

[١٧] ومَنْ[(١٠)] قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ.

[١٨] وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ؛ فقال: لا أدري! [أ][(١١)]مخلوق أو ليس بمخلوق؟ وإنما هو كلام الله؛ فهو[(١٢)] صاحب بدعةٍ، مِثْل مَنْ قَالَ: هو مخلوق[(١٣)]، وإنما هو كلام الله، وليس بمخلوق.

---

(١) زيادة من (ل) و(ط) و (ج) و(ب).
(٢) في (ل): ولا تضعف.
(٣) زيادة من (ب).
(٤) زيادة من (ط) و(ب)، وفي (ج): وليس بمخلوق.
(٥) (قال) ساقط من (ل) و(ب).
(٦) في (ط): وأن.
(٧) في (ل): فإن كلام الله منه، وليس ببائن منه.
(٨) في (ط): وليس منه شيء.
(٩) زيادة أثبتها من (ل) و(ط) و(ج)، وفي (أ): أَخْذَلَ.
(١٠) (مَن): ساقط مِن (ط).
(١١) زيادة من (ب).
(١٢) في (أ) و (ل) و (ج) و(ب): فهذا، وما أُثبته من (ط).
(١٣) قوله: (وإنما هو كلام الله؛ فهذا صاحب بدعة، مثل من قال: هو مخلوق) ساقط من (ل)، وذكر محققه أن هذه الزيادة موجودة في نسخة (ط) من شرح أصول السنة للالكائي.

[١٩] والإيمان بالرؤية يوم القيامة؛ كما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في[١] الأحاديث الصحاح.

[٢٠] وأن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قد رأى ربه؛ فإنه[٢] مأثور -عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صحيح[٣].

[قد][٤]رواه قتادةُ عن عكرمةَ عن ابن عباس، ورواه الحَكَمُ بنُ أَبَانَ عَن عِكرمةَ عنِ ابنِ عباسٍ، ورواه عليُّ بنُ زيدٍ عنْ[٥] يوسفَ بنِ مِهرَانَ عنِ ابنِ عَبّاسٍ.

(١) في (أ) و (ل) و (ج) و(ب): مِن، وما أُثبته من (ط).
(٢) في نسخة (ل): وأنه.
(٣) يحمل على أنه رآه في المنام.
(٤) زيادة من (ط).
(٥) [ب/٢٧ من المدخل]. هذه الروايات التي فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه، جاءت عن ابن عباس بطرق متعددة كما نبه عليها الإمام أحمد رحمه الله، وانظرها في كتاب: الرؤية للدارقطني، باب: ذكر الأحاديث التي رويت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه رأى ربه تبارك وتعالى، ذكر الرواية عن ابن عباس.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بِعَيْنِهِ، وَلَمْ يَتَنَازَعُوا فِي ذَلِكَ إِلَّا فِي نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً: مِنْهُمْ مَنْ نَفَى رُؤْيَتَهُ بِالْعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي كِتَابِهِ "الشِّفَا" اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي رُؤْيَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْكَارَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ بِعَيْنِ رَأْسِهِ، وَأَنَّهَا قَالَتْ لِمَسْرُوقٍ حِينَ سَأَلَهَا: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شِعْرِي مِمَّا قُلْتَ، ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ. ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ جَمَاعَةٌ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ، وَقَالَ بِإِنْكَارِ هَذَا وَامْتِنَاعِ رُؤْيَتِهِ فِي الدُّنْيَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ بِعَيْنِهِ، وَرَوَى عَطَاءٌ عَنْهُ: أَنَّهُ رَآهُ بِقَلْبِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَقْوَالًا وَفَوَائِدَ، ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا وُجُوبُهُ لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ رَآهُ بِعَيْنِهِ فَلَيْسَ فِيهِ قَاطِعٌ وَلَا نَصٌّ، وَالْمُعَوَّلُ فِيهِ عَلَى آيَةِ النَّجْمِ، وَالتَّنَازُعُ فِيهَا مَأْثُورٌ، وَالِاحْتِمَالُ لَهَا مُمْكِنٌ. وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّ الرُّؤْيَةَ فِي الدُّنْيَا مُمْكِنَةٌ، إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ مُمْكِنَةً، لَمَا سَأَلَهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَكِنْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ بِعَيْنِ رَأْسِهِ، بَلْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فَقَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ». وَفِي

والحديث عندنا على ظاهره؛ كما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء(١) على ظاهره، ولا يناظر(٢) فيه أحداً.(٣)

[٢١] والإيمان بالميزان يوم القيامة(٤)؛ كما جاء «يوزن العبد يوم القيامة؛ فلا يزن جناح بعوضة»(٥)، ويوزن العبد وأعمال العباد(٦)؛ كما جاء في الأثر، والإيمان به(٧)،

رِوَايَةٍ: «رَأَيْتُ نُورًا». وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، (وَفِي رِوَايَةٍ: النَّارُ)، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». فَيَكُونُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَعْنَى قَوْلِهِ لِأَبِي ذَرٍّ «رَأَيْتُ نُورًا»: أَنَّهُ رَأَى الْحِجَابَ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ""نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»: النُّورُ الَّذِي هُوَ الْحِجَابُ يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَتِهِ، فَأَنَّى أَرَاهُ؟ أَيْ فَكَيْفَ أَرَاهُ وَالنُّورُ حِجَابٌ بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَمْنَعُنِي مِنْ رُؤْيَتِهِ؟ فَهَذَا صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ). شرح الطحاوية له ص١١٦ تحقيق العلامة أحمد شاكر.

(١) في (ج) و(ب): ولكن نؤمن به على ظاهره. ومراد الإمام أحمد أنه لا يجوز لنا أن نرد هذه الروايات بحجة أنها غير ممكنة؛ فإن الرؤية ممكنة، ولا يجوز أن نردها بحجة أنه يلزم منها التشبيه؛ فإن ذلك ليس بلازم، ولا يجوز أن نردها بحجة أنه يلزم كذا وكذا من اللوازم الفاسدة، وأما فهم النص والجمع بين النصوص فهو الذي ينبغي المصير إليه، وهو لا ينافي ظاهر ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة (ل) و(ط) و (ج) و(ب): ولا نناظر.

(٣) [ل/١/١٧٨].

(٤) قوله: (يوم القيامة) ساقط من (ل).

(٥) جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَءُوا ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾". [أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، تفسير سورة الكهف، باب ﴿أولئك الذين كفروا بآيات ربهم..﴾، ومسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ١].

(٦) في نسخة (ل) و(ط) و(ج) و(ب): وتوزن أعمال العباد. ومما يدل على هذا قوله تعالى: {فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً}، فكلمة لهم أي العاملين، ومن الأحاديث الدالة على وزن العاملين حديث زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ؛ فَجَعَلَتْ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ؛ فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ!؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مِمَّ تَضْحَكُونَ!؟ قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ! فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ". رواه الإمام أحمد في المسند من مسند ابن مسعود.

(٧) (والإيمان به) ساقط من (ج) و(ب).

والتصديق به، [ب/١٢/٣] والإعراض عَمَّن[١] ردّ ذلك، وتركُ مجادلته.

[٢٢] وأن الله [تبارك و][٢] تعالى[٣] يُكلِّم العبادَ يوم القيامة، ليس بينهم وبينه[٤] ترجمان، والإيمان [به][٥] والتصديق به[٦].

[٢٣] والإيمان بالحوض، وأن لرسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حوضاً يوم القيامة، يَرِدُ[٧] عليه أُمّتُه، عرضه مثل طوله، مسيرة[٨] شهر، آنيته كعدد[٩] نجوم السماء، على ما صحت به الأخبار من غير وجه.

[٢٤] والإيمان بعذاب القبر، وأن هذه الأمة تفتن في قبورها، وتُسْأَل[١٠] عن الإيمان والإسلام، ومَنْ رَبُّهُ؟ وَمَنْ نَبِيُّهُ؟ وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ، كيف شاء [الله عز وجل][١١]،

---

(١) [ج/٢٣٢].

(٢) زيادة من (ل).

(٣) (تعالى) ساقط من (ط) و (ب).

(٤) في (ط) و (ب): ليس بينه وبينهم.

(٥) زيادة من (ل)، و(ط).

(٦) (به) ساقط من (ج) و(ب). ويدل له حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ؛ فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ؛ فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ". [أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة..]

(٧) في (ل) و(ط) و(ج) و(ب): ترد.

(٨) في (أ): مسيره

(٩) في (ط): عدد. وقد ورد في الحوض أحاديث كثيرة قد جمعها في مكان واحد الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، ويمكن مراجعة هذه الأحاديث للوقوف على وصف الحوض، وطوله وعرضه، ووصف مائه، ووصف الورود عليه، وقد ألف مؤلفات خاصة في الحوض، ومنها: الحوض والكوثر لبقي بن مخلد.

(١٠) في (أ): ويُسأل.

(١١) زيادة من (ل)، وفي (ط) و (ج) و(ب): كيف شاء الله.

وكيف أراد، والإيمان به، والتصديق به[١].

[٢٥]والإيمان بشفاعة النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ[٢].

[٢٦]وبقومٍ يَخْرُجُون مِنَ النارِ بعدما احترقوا وصاروا فَحْماً؛ فَيُؤْمَرُ بهم إلى نهر على باب الجنة؛ كما جاء في[٣] الأثر، كيف شاء[الله][٤]، وكما شاء[٥]، إنما هو الإيمان به، والتصديق به.

[٢٧]والإيمان [بـ][٦]ـأن المسيح الدجال خارجٌ، مكتوب بين عينيه "كافر"، والأحاديث[٧] التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن[٨].

---

(١) [ج/٢٣٣]. أحاديث إثبات عذاب القبر ونعيمه، وفتنة القبر وسؤاله بلغت حد التواتر، وقد أوردها أئمة الحديث في كتبهم، وضمن مجاميعهم، وانظر طرفا من ذلك في صحيح الإمام البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، وما بعدها من الأبواب، وهكذا الإمام مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر، وقد ألف مؤلفات عدة في هذا الباب من ذلك: كتاب إثبات عذاب القبر للبيهقي.

(٢) ومما جاء في إثبات الشفاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أورده الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، وقد ألف العلماء مؤلفات مستقلة في الشفاعة، ومنها: كتاب الشفاعة للشيخ أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي.

(٣) (في) ساقط من (ج) و(ب).

(٤) زيادة من (ل) و (ط).

(٥) في (ط) و (ب): يشاء.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) [ج/٢٣٤].

(٨) [ل/١/١٧٩]. وقد جاءت الأحاديث متواترة في إثبات خروج الدجال، وأورد الإمام البخاري أحاديثه في صحيحه، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته.

[٢٨]وأن عيسى بن مريم عليه السلام[١] يَنزِل فَيَقْتُلُه بِبَابِ لدٍّ.

[٢٩]والإيمان قول وعمل.

[٣٠] يزيد وينقص [أ/٤/١٣] كما جاء في الخبر[٢]: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقا».

[٣١]ومن ترك الصلاة فقد كفر.

[٣٢]وليس من الأعمال شيء[٣] تركه كفر إلا الصلاة، من تركها فهو كافر، وقد أحل الله قتله[٤].

[٣٣] وخير هذه الأمة بعد نبيها -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ويُقَدَّمُ[٥] هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب

(١) قوله (مريم) ساقط من (ط)، و قوله:(عليه السلام) ساقط من (ل). انظر أحاديث نزول عيسى بن مريم عليه السلام وقتله للدجال في صحيح الإمام البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى ابن مريم، وصحيح الإمام مسلم، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم...

(٢) في (ط): الأثر. والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، والترمذي في جامعه، كتاب الإيمان، باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه، وقال الترمذي عقبه: (وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ).

(٣) [ط/١/٢٢٨].

(٤) في (ج) و(ب): من الفقرة [٣٢] وحتى الفقرة [٥٩] أخر. والأحاديث التي تدل على كفر تارك الصلاة، قد أوردها الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يَقُولُ: "بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ". وانظر التفصيل في حكم تارك الصلاة كتاب الصلاة للعلامة ابن القيم رحمه الله.

(٥) في (ل) و (ط) و(ج): نُقَدِّم.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يختلفوا في ذلك.[١]

[٣٤] ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة[٢]: علي بن أبي طالب، [وطلحة][٣]، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد [بن أبي وقاص][٤]، [و][٥] كلهم [يصلح][٦] للخلافة، وكلهم إمام، ويذهب في ذلك إلى[٧] حديث ابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «كنا نَعُدّ -ورسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَيٌّ، وأصحابه متوافرون-: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت».

[٣٥] ثم مِن[٨] بَعْدِ أصحاب الشورى: أهل بدرٍ من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار، من أصحاب رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على قدر الهجرة والسابقة، أولاً فأولاً.

[٣٦] ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: أصحاب رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- القرن[٩] الذي بُعِثَ فيهم، كُلُّ مَن صحبه سَنَةً، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعةً، أو رآه [مؤمناً

---

(١) من هذه الفقرة موجود في [ج ص٢١٦] إلى الفقرة [٣٦]. ومما يدل لذلك ما جاء في حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ". رواه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) في (ل): الخمس، ومكتوب في بعض النسخ على الصواب: (الخمسة)، كما بينه المحقق.

(٣) زيادة من (ل) و (ط) إلا أن في (ط) و(ج) طلحة بعد الزبير.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) زيادة من (ل) و (ط) و(ج).

(٧) في (ل): ونذهب إلى، وفي (ط) و (ج): ونذهب في ذلك إلى. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٨) (مِن) ساقط مِن (ط).

(٩) [ل/١/١٨٠].

به][1]؛ فهو من أصحابه، له [من][2] الصحبة على قدر ما صحبه، [ب/١٣/٤] وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه نظرة[3].

[٣٧] فأدناهم صحبة: هو أفضل من القرن الذين لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال، كان[4] هؤلاء الذين صحبوا النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ورأوه وسمعوا منه ومَن رآه بعينه -وآمن به- ولو ساعة][5] أفضل -لصحبتهم-[6] من التابعين، ولو عملوا كل أعمال الخير[7].

[٣٨] والسمع والطاعة للأئمة، وأميرِ المؤمنين: البرِّ والفاجرِ، [ومَن[8] وَلِيَ الخلافةَ، واجتمع[9] الناس عليه[10]، ورَضوا به.[11]

---

(١) زيادة من [ش منهاج السنة ٣٨٣/٨] وجل هذه الفقرة موجود في هذا الموضع منه.

(٢) زيادة من (ل) و (ط) و(ج).

(٣) (نظرة): ساقط من (ط).

(٤) في (ط): كما، والصواب من (أ) و (ل) و(ج).

(٥) زيادة من (ل) و (ط) و(ج).

(٦) في (ل) و (ط): بصحبته.

(٧) إلى نهاية هذه الفقرة موجود في [ج ٢١٦-٢١٧]. ومما يدل على فضل الصحابة على من بعدهم قول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٠٠)﴾ [سورة التوبة]، وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ؛ ثُمَّ يَتَخَلَّفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ". [أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور..، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم..].

(٨) في (ط): مِمَّن.

(٩) في (ل) و(ج): فاجتمع.

(١٠) في [ش منهاج السنة ٥٢٩/١]: فأجمع عليه الناس.

(١١) هذه الفقرة وما بعدها جعلت آخر الرسالة في [ب٢٩]، وفيها: ورضوه.

[٣٩] ومَن [خرج] [١] عليهم بالسيف حتى صار خليفةً، وسُمِّيَ[٢] أميرُ المؤمنين[٣].

[٤٠] والغزو ماضٍ مع الأمراء[٤] إلى يوم القيامة -البرِّ والفاجرِ- لا يُتركُ.

[٤١] وقسمة الفيء، وإقامة الحدود إلى الأئمة ماضٍ، ليس لأحد أن يطعن عليهم، ولا ينازعهم.

[٤٢]ودفع الصدقاتِ إليهم جائزة، [و][٥] نافذة، [و][٦] مَن دَفَعها إليهم أجزأت عنه، بَرًّا كان أو فاجراً[٧].

[٤٣]وصلاة الجمعة خَلْفَهُ، وخَلْفَ [كل][٨] مَنْ وَلاّهُ[٩] جائزةٌ[١٠]، تامةٌ ركعتين[١١]؛ مَن أعادها[١٢] فهو مبتدع[١٣]، تارك للآثار، مخالف للسنة، ليس له مِن فضل

---

(١) ساقط من (أ)، وفي (ل) و(ج) و(ب) و(ش منهاج السنة ٥٢٩/١): ومن غلبهم، والزيادة من (ط).

(٢) في (ب): ويُسمى.

(٣) من الفقرة [٣٦] قوله: ومن رآه بعينه، إلى نهاية الفقرة [٣٨] موجود بنصه [ش منهاج السنة ٥٢٩/١].

(٤) في (أ): الأمير.

(٥) زيادة من (ل)، والفقرة إلى هنا موجودة في [ش منهاج السنة ٥٢٩/١].

(٦) زيادة من (ط).

(٧) [ل/١/١٨١].

(٨) زيادة من (ج).

(٩) في (ل) و(ب): وُلِّيَ، وفي (ج): وَلِيَ.

(١٠) في (ب) زيادة: إمامته.

(١١) في (ط): ركعتان وهي أصح لأنها صفة وصفة المرفوع مرفوعة.

(١٢) في (ل) و(ج) و(ب): (أعادهما) والضمير راجع إلى الركعتين، وإذا قيل: (أعادها) فالضمير راجع إلى الصلاة.

(١٣) جملة: (من أعادها فهو مبتدع) موجود بنصه في [ش مجموع الفتاوى ٢٨٦/٣].

الجمعة[١]شيء، إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة، [كائنين][٢] مَن كانوا: برِّهم وفاجرهم؛ فالسنة بأن[٣] يصلي[٤] معهم ركعتين، [مَن أعادهما فهو مُبتَدِع][٥] ويَدِين[٦] [أ/٥/١٤] بأنها تامة، [و][٧] لا يكن[٨] في صدرك من ذلك[٩] شك.[١٠]

[٤٤] ومن خرج على إمام من أئمة[١١] المسلمين -وقد [كان الناس][١٢] اجتمعوا عليه، وأقروا له بالخلافة[١٣]، بأي وجه كان: بالرضا، أو بالغلبة- فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فإن مات الخارج عليه مات مِيتَةً جاهليةً.

[٤٥] ولا يحل قتال[١٤] السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس؛ فمن فعل ذلك؛ فهو مبتدع على غير السنة والطريق.[١٥]

---

(١) في (ط): جمعته.
(٢) زيادة من (ب).
(٣) في (ط): أن.
(٤) في (ل) و(ج) و(ب): أن تصلي.
(٥) زيادة من (ل)، وكما قال محققه: هي زيادة من نسخة (هـ) و(ز).
(٦) في (ل) و(ج) و(ب): وتدين.
(٧) زيادة من (ل).
(٨) في (ج): لا يكون.
(٩) (من ذلك) ساقط من (ب).
(١٠) [ج/٢٤١]، وهذه الفقرة في [ش الفتاوى الكبرى ٤٧٥/٢] بمعناه.
(١١) ساقط من: (ل)، وهي موجودة في نسخة من نسخها، كما ذكر ذلك محققه.
(١٢) في (أ): كانوا، والزيادة من (ل) و (ط).
(١٣) [ط/٢٢٩/١].
(١٤) في (ط): قتل.
(١٥) في (ج) و(ب): انتهت رواية عبدوس بهذه الفقرة، وما بعدها من الفقرات قدمت. وكما بينت فإن في (ج) و(ب) تقديم وتأخير، وجميع فقرات الرسالة موجودة لكنها على غير ترتيب نسخة (أ) و(ل) و(ط).

[٤٦] وقتال اللصوص والخوارج جائز[١]، إذا عرضوا للرجل في نفسه، وماله؛ فله أن يقاتل عن نفسه، وماله، ويدفع عنها[٢] بكل ما يقدر.[٣]

[٤٧] وليس له إذا فارقوه أو[٤] تركوه أن يطلبهم، ولا يتبع[٥] آثارهم، ليس لأحد إلا [لـ]ـلإمام[٦]، أو ولاةِ المسلمين.

[٤٨] إِنَّمَا له أن يدفع عن نفسه في مقامه ذلك[٧]، وينوي بجهده أن لا يقتل أحداً.

[٤٩]فإن مات على يديه[٨] في دفعه عن نفسه في المعركة[٩] فأبعد الله المقتول.

[٥٠] وإن قُتِل هذا في تلك الحال -وهو يدفع عن نفسه، وماله- رجوت له الشهادة، كما جاء في الأحاديث[١٠].

[٥١] وجميع الآثار في هذا: [ب/٥/١٤] إنما أَمَرَ[تْ][١١] بقِتاله، ولم تَأْمُرْ[١٢] بقتله، ولا اتباعه[١٣].

---

(١) هذه الكلام موجود في (خ ١/١٧٢) بنصه.

(٢) في (ط) و (ج) و(ب): عنهما.

(٣) هذه الفقرة وما بعدها أخرت في (ب)، وصارت هي آخر الرسالة، على خلاف ترتيب النسخ الأخرى.

(٤) في (ط): و تركوه.

(٥) في (ج): أو يتبع، و في (ب): ولا يتتبع.

(٦) زيادة من: (ل) و(ب).

(٧) (ذلك) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من جميع نسخ (ل)، وفيها: فإن أتى عليه، وفي (ط من نسخة ل) وفي (ج) و(ب): فإن أتى على بدنه.

(٩) في (ط): بالمعركة.

(١٠) [ج/٢٤٠].

(١١) زيادة من (ط).

(١٢) في (أ) و (ل) و(خ): تؤمر، وفي (ج) و(ب): يُؤمر.

(١٣) من الفقرة [٤٥] وحتى نهاية الفقرة [٥٠] موجودة في [خ/١/١٧٤].

[٥٢]ولا يجهز(١) عليه إن(٢) صُـرِعَ، أوْ كانَ جَرِيحاً(٣).

[٥٣]وإن أخذه أسيراً فليس له أن يقتله، ولا [أن](٤) يقيم عليه الحد، ولكن يرفع أمره إلى مَن وَلّاهُ الله؛ فَيَحْكُم(٥) فِيه(٦).

[٥٤]ولا نشهد(٧) على [أحد مِن](٨) أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح، ونخاف عليه(٩)، ونخاف على المسيء المذنِب ونرجو(١٠) له رحمة الله(١١).

[٥٥]ومَن لَقِيَ اللهَ بِذَنْبٍ يَجِبُ(١٢) لُه [به](١٣) النَّارَ تائباً غير مُصِّر عليه فإن الله [عَزَّ وَجَلَّ](١٤) يتوب عليه، و[الله](١٥) يقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات.

---

(١) ساقط من جميع نسخ (ل) وفيها: (يجيز)، قال محققه: ولعل الصحيح: ((يجهز))، ولا شك أن هذا هو الصواب، وذلك ما هو موجود في نسخة (أ)، و(ط) و (ج) و(ب) و(خ).

(٢) [ل/١/١٨٢].

(٣) في (ب): طريحاً، وفي (ج): وإن كان جريحاً.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) الفقرة [٥١، ٥٢] موجود بنصه في [خ ١/١٧٣].

(٦) في (ج) بعد هذه الفقرة فقرة [٣٧]، وهذا مما يدل أن ثم تقديماً وتأخيراً كبيراً.

(٧) في (ل): ولا يشهد.

(٨) زيادة من (ل).

(٩) في (ل): يرجو.. ويخاف عليه، وفي (أ) عليهم، وما أثبته مِن (ط).

(١٠) في (ل): ويخاف.. ويرجو.

(١١) هذه الفقرة قدمت في (ج) و(ب)، وفيهما قال: ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله.

(١٢) في (ط) و(ج) و(ب): تجب.

(١٣) زيادة من (ط) و(ج).

(١٤) زيادة من (ل) و(ب).

(١٥) زيادة من (ل) نسخة: ط، ومن (ط).

[٥٦][و][١] مَنْ لَقِيَهُ وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذلك الذنب [في الدنيا][٢] فهو كفارته؛ كما جاء في[٣] الخبر عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

[٥٧]ومن لقيـ[ـه][٤] مُصراً غيرَ تائبٍ من الذنوب التي [قد][٥] تُسْتَوْجَبُ[٦] بها العقوبةُ؛ فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ [عَزَّ وَجَلَّ][٧]، إن شاء عَذَّبَهُ، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ[٨].

[٥٨] وَمَنْ لَقِيَهُ مِن[٩] كافِرٍ عَذَّبَهُ، وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ.[١٠]

[٥٩]وَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَن زَنَا وَقَدْ أُحْصِنَ، إِذَا اعْتَرَفَ[١١]، أو قامت عليه بينة، [و][١٢] قد رجم رسول الله صلى الله [أ/١٥/٦] عليه وسلم، و[قد رجمت][١٣] الأئمةُ الراشدون.[١٤]

---

(١) زيادة من (ل).
(٢) زيادة من (ط) و(ب).
(٣) (في) ساقط من (ج).
(٤) زيادة من (ط).
(٥) زيادة من (ط) و (ج) و(ب).
(٦) في (ل) و(ط) و(ج): استوجب.
(٧) زيادة من (ل)، وفي (ط): إلى الله تعالى.
(٨) [ج/٢٣٨] وتداخلت الفقرتان [٥٥-٥٦] في (ب)، وفيها: ومن لقيه وقد أقيم عليه حد ذلك في الدنيا مِن الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.
(٩) في (ل) و (ط): ومن لقيه كافراً.
(١٠) هذه الفقرة ساقط من (ب)، ثم في (ج) بعد هذه الفقرة، فقرة [٦٨]؛ ففيها تقديم وتأخير كثير.
(١١) في (ل): اعتراف.
(١٢) زيادة من (ل) و(ط) و(ج).
(١٣) زيادة من (ل)، وفي (ط): ورجمت.
(١٤) هذه الفقرة قدمت في [ج/٢٣٧] و (ب/٢٨)، وهي موجودة فيهما مع تقديم وتأخير.

[٦٠] وَمَنِ انْتَقَصَ [أحدا][١] مِن أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو أبغضه لحدثٍ [كان][٢] مِنْهُ، أو ذَكَرَ مساويه[٣]، كان مبتدعًا، حتى يترحم عليهم جميعاً، ويكون قلبه لهم سليماً.

[٦١] والنفاق هو الكفر: أن يكفر بالله، ويعبد غيره، ويظهر الإسلام في العلانية، مثل المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٦٢] [وهذه الأحاديث التي جاءت][٤]: «ثلاث من كن فيه فهو منافق» [هذا][٥] على التغليظ، نرويها كما جاءت، ولا نفسرها.

[٦٣] وقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً ضلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض»[٦].

[٦٤] ومثل: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل[٧] والمقتول في النار»[٨].

---

(١) في (أ): أحدٌ، وهو تصحيف، وما أُثبته فمن (ل)، وهو الصواب، وفي (ط): واحداً.

(٢) زيادة من (ل).

(٣) في (ل): مساوئه.

(٤) زيادة من (ل)، من نسخة (هـ)، [ل/١/١٨٣]، وفي أحد نسخها: (وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وكذلك في (ط) و(ج).

(٥) زيادة من (ل) و (ط). والحديث أخرجه أحمد في المسند، ح(١٠٥٠٤) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: " ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ -وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ- : مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ"، ورواه النسائي في سننه: كتاب الإيمان وشرائعه، باب علامة المنافق بلفظ: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ؛ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ؛ فَمَنْ كَانَتْ فِيهِ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ لَمْ تَزَلْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ النِّفَاقِ حَتَّى يَتْرُكَهَا".

(٦) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع متعددة، ومنها كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا ترجعوا بعدي كفارا..".

(٧) [ج/٢٣٦].

(٨) [ل/١/١٨٤]، [ب/٢٨]. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا}، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما.

[٦٥] ومثل: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[١].

[٦٦] ومثل: «من قال لأخيه: يا كافر؛ فقد باء بها أحدهما»[٢].

[٦٧] ومثل: «كفر بالله[٣] [تعالى][٤] تبرؤ[٥] مِن نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ».

[٦٨] ونحو هذه الأحاديث[٦] مما قد صَحَّ وَحُفِظَ، فَإِنَّا[٧] نُسَلِّمُ لُه[٨]، وإن لم نَعْلَمْ[٩] تفسيره[١٠] [ب/٦/١٥]، ولا نتكلم فيه، ولا نجادل فيه[١١]، ولا نفسر[١٢] هذه الأحاديث إلا [بـ][١٣]ـمثل ما جاءت، [و][١٤] لا نردها إلا بأحق[١٥] منها.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم "سباب المسلم..".

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه يا كافر.

(٣) [ط/١/٢٣٠]، وفيه: **كفر بالله مَنْ تبرأ.**

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أ): تبرئ، والصواب من (ل) و(ج)، وفي (ب): متبرأ. والحديث أخرجه الإمام في مسنده، ح(٦٧٢٣)، من مسند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن ماجه في سننه، كتاب الفرائض، باب من أنكر ولده.

(٦) في (ل): ونحوه من الأحاديث.

(٧) في (ب): وإنا.

(٨) [ج/٢٣٧].

(٩) في (ل): يعلم.

(١٠) ما أثبته من (ط)، وفي (أ) و (ل) و(ج) و(ب): تفسيرها.

(١١) (فيه) ساقط من (ج).

(١٢) في (ل): ولا يتكلم.. ولا يجادل.. ولا يفسر.

(١٣) زيادة من (ل) و (ط) و(ب).

(١٤) زيادة من (ل).

(١٥) في (ط): بأجود، وكذلك في نسخة من نسخ (ل).

[٦٩] [قال: ومن الإيمان: الاعتقاد بأن][(١)] الجنة والنار مخلوقتان، [قد خُلِقَتا][(٢)] كما جاء عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دخلت الجنة فرأيت قصراً»[(٣)]، و«[دخلت فـ][(٤)]ـرأيت [فيها][(٥)] الكوثر»[(٦)]، و«اطلعت في الجنة؛ فرأيت أكثر[(٧)] أهلها كذا»[(٨)]، و«اطلعت في النار؛ فرأيت [أكثر أهلها النساء» و«اطلعت في النار[(٩)] فرأيت][(١٠)] كذا و [رأيت][(١١)] كذا»؛ فمن زعم أنهما لم تُـخْلَقَا[(١٢)] فهو مُكَذِّبٌ بِالْقُرْآنِ وأحاديث رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا[(١٣)] أحسبه يؤمن بالجنة والنار.

[٧٠] وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القبلةِ مُوَحِّداً يُصَلى[(١٤)] عليه، وَيُسْتَغْفَرُ لَه، ولا يُـحْجَبُ[(١٥)]

---

(١) زيادة من (ج) و(ب)، وفي (أ) و(ل) و(ط): والجنة والنار مخلوقتان.
(٢) زيادة من (ل).
(٣) الحديث أخرجه الإمام في مسنده -وهو من ثلاثياته- عن يحي عن حميد عن أنس، ح(١٢٣٦٩).
(٤) زيادة من (ج).
(٥) زيادة من (ب).
(٦) الحديث لم أجده بهذا اللفظ، وقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب في الحوض، بلفظ: "بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَنَا بِنَهَرٍ حَافَتَاهُ قِبَابُ الدُّرِّ الْمُجَوَّفِ! قُلْتُ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ؛ فَإِذَا طِينُهُ أَوْ طِيبُهُ مِسْكٌ أَذْفَرُ".
(٧) أكثر: ساقط من (ل).
(٨) قوله: ((واطلعت في الجنة..الخ)) ساقط من (ج). والحديث بهذا اللفظ قد جاء كثيرا، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب ما جاء في صفة الجنة والنار، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء..، باب أكثر أهل الجنة.. .
(٩) [ج/٢٣٩].
(١٠) ما بين القوسين زيادة من (ط).
(١١) زيادة من (ل).
(١٢) في (ب): يخلقا.
(١٣) [ب/٢٩].
(١٤) في (أ): فيصلى، وفي (ج) و(ب): نصلي عليه، ونستغفر له.
(١٥) [ل/١/١٨٥]، وفي (ج): ولا نحجب.

عَنْهُ الاسْتِغْفَارُ، وَلا يترك[١] الصلاة عليه[٢] لذنب أذنبه، صغيراً كان أو كبيراً، [و][٣] [نُفَوِّضُ][٤] أَمْرَهُ إِلَىَ اللهِ [عَزَّ وَجَلَّ][٥].

آخر الرسالة والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله وسلم تسليما

سمع جميع الرسالة من لفظ الشيخ الإمام أبي عبدا لله يحي بن أبي علي الحسن بن أحمد بن البنا

بروايته عن والده الشيخ الإمام المهذب أبو المظفر عبدا لملك بن علي ابن محمد الهمداني، وقال بها أدين الله

وسمعها كاتبها صاحب النسخة، وكاتبها عبد الرحمن بن هبة الله بن المعراض الحراني

وذلك في أواخر ربيع الأول سنة تسع وعشرين وخمسمائة

-الحمد لله-

---

(١) في (ط) و(ج) و(ب): نترك.
(٢) سقط من (ل): ولا يحجب عنه الاستغفار، وفيه أيضاً: ولا تُتْرَكُ الصلاة عليه.
(٣) زيادة من (ل).
(٤) زيادة من (ب).
(٥) في (أ): تعالى، والزيادة من (ل) و (ط) و(ج)، وهنا آخر الرسالة في جميع النسخ، ما عدا نسختي: (ج) و(ب) فإن فيهما تقديماً وتأخيراً كثيراً، وبعد هذا في (ج) و(ب) فقرة [٤٥]، هذا آخر الرسالة، والله أسأل القبول.

سمعها من لفظي ولدي أبو بكر عبد الله

وأخوه بدر الدين حسن

وأمه بلبل بنت عبد الله

وبعضه عبد الهادي

وصح ذلك يوم الاثنين سابع عشرين شهر جمادى الأولى سنة سبع وتسعين.

❁ ❁ ❁

فهرس المصادر

١. أصول السنة للإمام أحمد، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢. إعادة النظر في بعض ما نسب إلى إمام أهل الأثر لخالد بن صالح الوقيت، دار الخضيري، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ.

٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين للعلامة الحافظ ابن القيم، دار الجيل، بيروت.

٤. تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغداي، المكتبة العلمية، بيروت.

٥. تحريم النظر في كتب الكلام للحافظ أبي محمد عبد الله ابن قدامة المقدسي، دار عالم الكتب، بيروت.

٦. التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت:د.محمد السعوي، مكتبة العبيكان.

٧. الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية إشراف الشيخ بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، الرياض.

٨. درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د.محمد رشاد سالم.

٩. ذم التأويل للعلامة ابن قدامة المقدسي.

١٠. الذيل على طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب، الكتب العلمية، بيروت.

١١. الروح للعلامة ابن قيم الجوزية، الكتب العلمية، بيروت.

١٢. السنة للإمام أبي بكر الخلال، ت: د. عطية بن أحمد الزهراني، دار الراية، الرياض، ط: ٢ ١٤١٥هـ.

١٣. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤. شرح أصول اعتقاد أهل السنة للإمام أبي القاسم اللالكائي، ت: د.أحمد سعد الغامدي، دار طيبة.

١٥. شرح أصول السنة الشيخ عمرو عبد المنعم سليم، مصر.

١٦. شرح أصول السنة للإمام البربهاري، دار ابن القيم، الدمام.

١٧. الضعفاء والمتروكين للعلامة ابن الجوزي، الجامعة الإسلامية، المدينة.

١٨. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩. العقود الدرية في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية.

٢٠. العقيدة للإمام الخلال، تحقيق: عبد العزيز السيروان.

٢١. العين والأثر في عقائد أهل الأثر للعلامة عبد الباقي البعلي الأزهري الدمشقي، دار مأمون.

٢٢. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

٢٣. كتاب الصلاة للعلامة الحافظ ابن القيم، دار الملك عبد العزيز، الرياض.

٢٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، المكتبة العلمية.

٢٥. لسان الميزان للحافظ ابن حجر، دائرة المعرفة النظامية، الهند.

٢٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ ابن حبان البستي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٢٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه الشيخ محمد، دار العاصمة، الرياض.

٢٨. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل للعلامة ابن بدران الدمشقي، الكتب العلمية، بيروت.

٢٩. المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي، ت: نورالدين عتر.

٣٠. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن ضويان.

٣١. مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ت: د.عبد المحسن التركي، دار هجر.

٣٢. منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم.

٣٣. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للشيخ عبد الرحمن العليمي، ت: عبد القادر أرناؤوط، وجماعة، دار صادر.

٣٤. مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، المنسوب لابن القيم.

٣٥. ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي، دار الفكر، بيروت.

٣٦. نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.

❁ ❁ ❁

فهرس الموضوعات

رسالة أصول السنة للإمام أحمد (تحقيق)

مشروع طباعة الكتب السلفية

تصميم وإخراج /

رامـي النمـر ٩٦٥٥٠٦٢٤٤٦٢+

مشروع طباعة الكتب السلفية

بـدولـة الكويت

بالتعـاون مـع

الدين الخالص

0097466869741

تابعونا عبر تويتر
@aldeen__al5al9

تابعونا عبر الانستقرام
@aldeen.al5al9

بـدولـة قطـر

لدعم المشروع :
(965) 99931114

تواصل معنا عبر تويتر
@SalfiBooks

للتواصل عبر الواتساب
(965) 96669705